2025.. عام نمو المؤشرات وترويض الدولار

www.alamalmal.net

ندعم قرارك

عالم المال

868 العدد: • السنة العشرون • الإصدار الثانى

الأحد 7 ديسمبر 2025 م

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

الصناعة تحقق نموا تاريخيا وتدفع الناتج المحلي إلى زيادة 5.3 %

التحول الرقمي والتيسيرات الضريبية يدعمان فرص تدفق الاستثمار

صناعة وتجارة ص 07

الأصول الأجنبية ترتفع إلى 22.6 مليار دولار وإجمالي الودائع يتجاوز 15 تريليون جنيه

صافي الاحتياطيات الدولية يتخطى 50 مليار دولار والسيولة المحلية تزيد 15.4 %

مشروع الصوامع و«توسع التجزئة».. خطوات ضخمة لتعزيز الأمن الغذائئ

الطاقة المتجددة قاطرة التنمية المستدامة والهيمنة على سوق الكهرباء الإقليمية

صناعة وتجارة ص 07

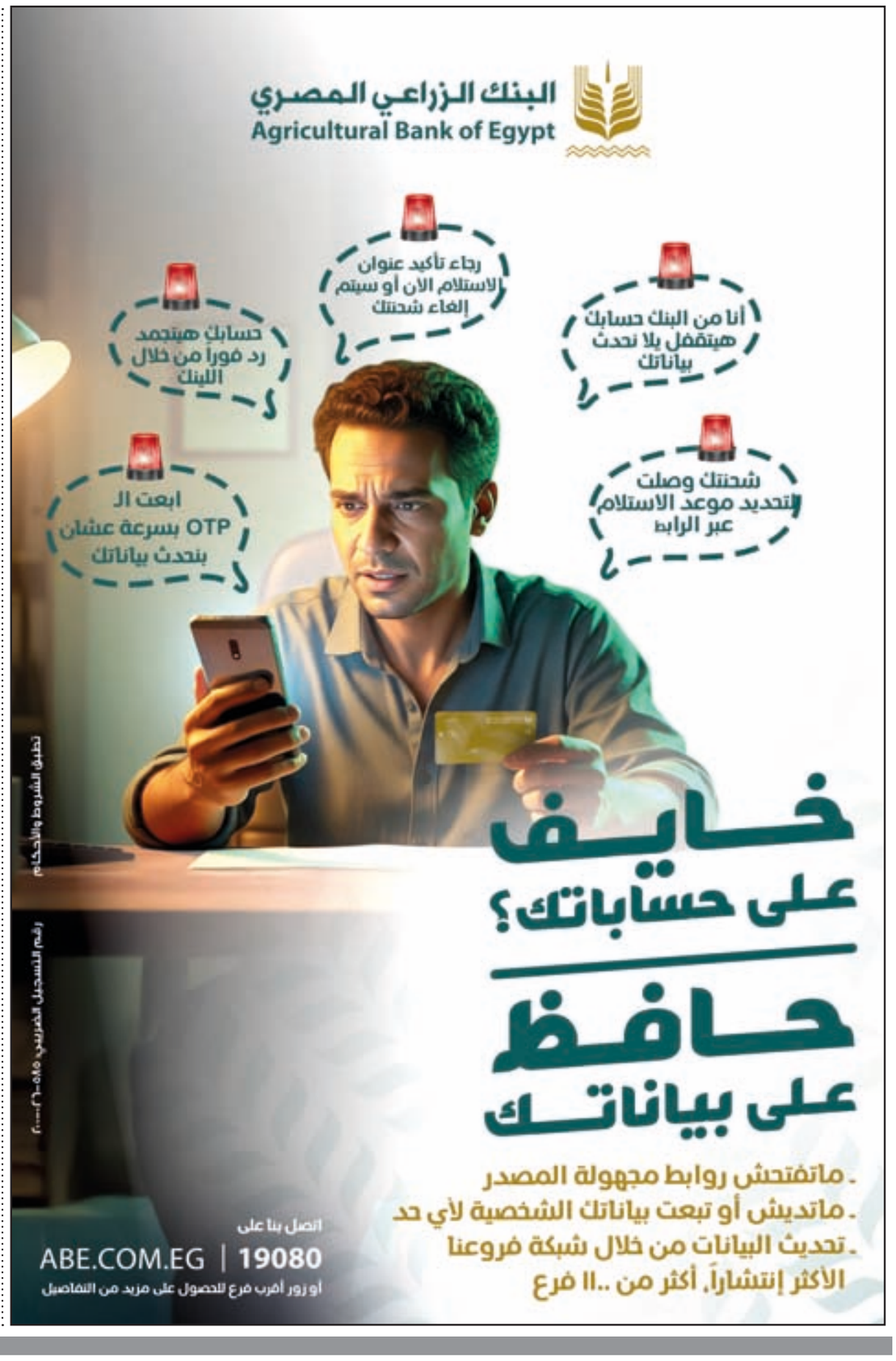

ڤودافون مصر توقع بروتوكول تعاون مع صندوق الاستثمار الخيري لدعم ذوي الإعاقة

أعلنت ڤودافون مصر عن إطلاق حملة متكاملة لتمكين عملائها من الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في إطار جهودها المستمر لدعم الشمول والدمج، حيث تمثل هذه الحملة أضخم مبادرة متكاملة من نوعها في تاريخ الشركة. تأتي هذه الحملة كخطوة جديدة بالتزامن مع اليوم العالمي للأشخاص لذوي الإعاقة الذي يوافق 3 ديسمبر 2025. وفي هذا الإطار، وقّعت ڤودافون مصر بروتوكول تعاون مع صندوق الاستثمار الخيري لدعم ذوي الإعاقة "عطاء" ومؤسسة CEOSS، بهدف تعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ليتضمن جميع الفروع المملوكة للشركة خلال ثلاث سنوات في جميع المحافظات، وذلك من خلال تهيئتها بالكامل لتلبية احتياجات كافة أنواع الإعاقات وفقًا لكود ومعايير الإتاحة، في سابقة هي الأولى من نوعها على مستوى قطاع الاتصالات في مصر.

وبموجب البروتوكول، يتولى مصنع «إرادة» التابع لمؤسسة CEOSS تقييم سبل الإتاحة في فروع ڤودافون، بما في ذلك تقييم المداخل والمخارج، ومسارات الحركة، ووسائل التوجيه والإرشاد، لضمان سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، والبصرية، والسمعية، وغيرها. كما يتولى صندوق عطاء الإشراف على تنفيذ المشروع، وتقديم الدعم الفني لڤودافون، والإشراف والمراجعة على عمليات تقييم الإتاحة التي تنفذها مؤسسة CEOSS، واستنادًا لنتائج هذه المراجعات، ستنفذ ڤودافون خطط التطوير والتجديد، لتجهيز فروع البيع بالتجزئة لتصبح متوافقة مع متطلبات الإتاحة.

وتعليقًا على هذا التعاون، أكد السيد أيمن السعدني، رئيس قطاع العلاقات الخارجية في ڤودافون مصر، أن هذه الخطوة تمثل تطورًا طبيعيًا للدور الوطني لڤودافون مصر في دفع جهود الدمج والتمكين الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الجمهورية.

وأضاف: «تؤمن ڤودافون مصر بأن الاتصال حق انساني وأساسي للجميع، ولكن لا يقتصر دورنا على تقديم خدمات الاتصالات فحسب، بل يمتد لإزالة كل المعوقات التي تمنع أي فرد من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي يتيحها العالم الرقمي. إنّ العروض غير السبوقة التي تقدمها ڤودافون، إلى جانب بروتوكول الإتاحة بالتعاون مع صندوق عطاء ومؤسسة CEOSS وحلول الإتاحة الرقمية الجديدة، تشكل معًا نقلة نوعية تعزز مكانة الشركة كأحد أقوى الداعمين للشمول في مصر».

كما أعربت أميرة الرفاعي، المدير التنفيذي لصندوق عطاء، عن سعادتها بالتعاون مع ڤودافون مصر في جهود تجهيز فروعها لتصبح أكثر إتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويأتي هذا التعاون في إطار التزام صندوق عطاء، أول صندوق استثمار خيري في مصر لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، بتغيير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع أغراضه ورسالته.

وأكدت أنها سعيدة بدور صندوق عطاء في هذا البروتوكول، والذي يشمل الإشراف الفني وفقا لكود ومعايير الإتاحة، بالإضافة للمراجعة الفنية لتقارير تدقيق الإتاحة (Access Audit Reports) لضمان حصول الجميع على الخدمات دون عوائق. وأشارت أميرة أن هذه الخطوة تمثل نموذجًا فعّالا لتعزيز الدمج المجتمعي وإتاحة الخدمات لجميع فئات المجتمع، معربة عن أملها في أن تتخذ المزيد من شركات القطاع الخاص خطوات مماثلة في الفترة المقبلة، مؤكدة أن صندوق عطاء يمكنه دعم هذه الشركات لمساعدتهم في تحقيق بيئات أكثر إتاحة وشمولا.

وخلال مراسم التوقيع، أكد ممتاز بشاي، نائب رئيس مؤسسة CEOSS توفير الخدمات لمستحقيها بما يتماشى مع أفضل معايير الشمول والتمكين.

كما تمتد جهود ڤودافون لتشمل التحول الرقمي الشامل، حيث تطلق الشركة أداة إتاحة رقمية جديدة "Accessibility Widget" على موقعها الإلكتروني المخصص للعملاء، لتتيح للمستخدمين من ذوي الإعاقات المختلفة القدرة على تخصيص تجربة التصفح بما يلائم احتياجاتهم.

وتدعم الأداة أكثر من تسعة أنواع من الإعاقات، من بينها الإعاقات البصرية والسمعية والحركية وصعوبات التعلم، وتوفر خيارات لتعديل حجم الخطوط وتباين الألوان، وتفعيل أوضاع القراءة المريحة، وتسهيل التنقل بين أقسام الموقع، بما يضمن تجربة رقمية أكثر وضوحًا وسهولة واستيعابًا.

وعلى مستوى خدمة العملاء، حرصت ڤودافون مصر على تدريب فرقها بشكل مكثف للتعامل باحترافية مع عملاء الشركة من الأشخاص ذوي الإعاقة واحتواءهم عبر مختلف القنوات. ويشمل ذلك تدريبًا متخصصًا لممثلي خدمة العملاء في الفروع ومراكز الاتصال والمنصات الرقمية. ومنذ 2016، أنشأت الشركة أول مركز خدمة عملاء متخصص لخدمة الصم وضعاف السمع عبر الفيديو كول، إلى جانب فريق من الموظفين المدربين في الفروع على لغة الإشارة لخدمة العملاء من ذوي الإعاقة السمعية، حيث تم تدريب 900 موظف لتغطية 75 فرعًا من فروع ڤودافون مصر، لضمان تواصل فعال ومتكافئ لجميع العملاء.

وتأتي هذه المبادرة ضمن إطار إستراتيجية الإتاحة لڤودافون مصر خلال الفترة من 2025 إلى 2028، والتي تضع مسارًا واضحًا لتعزيز الإتاحة الرقمية، وتطوير بيئة الفروع، ورفع كفاءة فرق خدمة العملاء لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتهدف الإستراتيجية لتمكين جميع المصريين من الوصول لخدمات الاتصالات والإنترنت والدعم الفني بنفس المستوى من الجودة. ومع وجود أكثر من 12 مليون شخص من ذوي الإعاقة في مصر، تمثل هذه الخطوات مساهمة جوهرية في بناء مجتمع أكثر شمولا وعدالة، يفتح أبواب الاتصال والمعرفة والفرص أمام الجميع.

أورنج مصر تعزز تمكين الصم وضعاف السمع وتحتفي بإنجازاتهم في بطولة الروبوت المصرية

أكدت أورنج مصر التزامها المتواصل بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر رعايتها لمشاركة فرق الصم وضعاف السمع في بطولة مصر المفتوحة للروبوت ORCE، التي شهدت تألقًا لافتًا لهذه الفرق ونجاحهم في حصد عدة مراكز متقدمة رغم المنافسة القوية بين أكثر من مئة فريق مشارك.

وشهدت البطولة أداءً متميزًا لفرق الصم وضعاف السمع التي تمكنت من دمج لغة الإشارة وقراءة الشفاه مع لغات البرمجة وإنشاء روبوتات عالية الكفاءة، في تجربة أثارت إعجاب الجمهور ولجنة التحكيم على حد سواء. وقد جاءت مشاركتهم عبر فرق Falcon Eye وSmart Fox وBlack Dragon Fire وOX، والتي نجحت في الفوز بعدد من الجوائز في مجالات تصميم الروبوت وبرمجته وأدائه التشغيلي.

وأعربت مها ناجي، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العلاقات العامة والإعلام والاتصال المؤسسي بشركة اورنج مصر، عن فخر الشركة برعاية هذه المواهب قائلة «تفخر أورنج مصر بالدور الذي تقوم به لدعم فئة الصم وضعاف السمع، التي أثبتت إمكانات استثنائية وقدرة حقيقية على الابتكار والمنافسة.. إن نجاح هذه الفرق يعكس قوة الإرادة حين تتوفر الفرصة، ويؤكد أهمية تمكينهم وتوفير بيئة داعمة تتيح لهم إطلاق طاقاتهم».

وأضافت: «نؤمن في اورنج بأن التكنولوجيا جسر لإتاحة الفرص للجميع دون استثناء، ولهذا نواصل الاستثمار في المبادرات التي تدعم دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا والبرمجة والروبوت، بما يعزز مشاركتهم في مسيرة التحول الرقمي في مصر.. إن الإنجازات التي حققها المشاركون اليوم تمثل رسالة واضحة بأنهم عناصر فاعلة في المجتمع وقادرون على المنافسة محليًا ودوليًا».

وتأتي رعاية أورنج لهذه الفرق امتدادًا لجهودها السابقة في دعم مجتمع الصم وضعاف السمع، ومنها إطلاق خدمة «شاور» التي توفر تواصلا مباشرًا عبر مكالمات فيديو مع موظفين متخصصين في لغة الإشارة في فروع الشركة، إلى جانب باقات وخدمات تفضيلية تهدف إلى تعزيز الشمول الرقمي لهذه الفئة.

وأشاد سامي جميل، مؤسس جمعية أصداء للارتقاء بالصم وضعاف السمع، بجهود دعم هذه الشريحة، مؤكدًا أن برامج التمكين أسهمت في إتاحة فرص تعليمية متقدمة للمشاركين ومنح دراسية متخصصة في البرمجة والروبوتكس والإلكترونيات، مما مكنهم من إثبات قدراتهم والاندماج في مسارات مهنية جديدة.

وتقدّم الفرق المشاركة مستويات أداء مميزة بفضل التدريب الذي يتلقونه على أيدي مدربين من نفس الفئة، الأمر الذي يعزز ثقتهم ويحفزهم على تطوير مهاراتهم، وظهر هذا بوضوح في النتائج التي حققوها خلال البطولة، والتي عكست التزامهم وشغفهم بمجالات التكنولوجيا المتقدمة.

وتؤكد أورنج مصر استمرارها في دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز الشمول والابتكار، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا للوصول إلى كافة الأدوات والخدمات التكنولوجية، باعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من مسؤوليتها المجتمعية ودورها كشريك فاعل في دعم التنمية المستدامة في مصر.

بالتعاون مع «مصلحة دمغ المصوغات والموازين».. البريد يتيح خدمة إصدار شهادة بسعر المشغولات الذهبية عبر فروعه

في إطار جهود الدولة لتسهيل حصول المواطنين على الخدمات الحكومية بطريقة ميسّرة، يطلق البريد المصري خدمة جديدة لإصدار شهادة بسعر المشغولات الذهبية بالتعاون مع مصلحة دمغ المصوغات والموازين، وذلك من خلال جميع مكاتب البريد المنتشرة على مستوى الجمهورية.

تتيح هذه الخدمة للمواطنين إمكانية تقديم طلب للحصول على شهادة بسعر المشغولات الذهبية في تاريخ محدد وذلك من خلال أي مكتب بريد على مستوى الجمهورية، دون الحاجة للتوجّه إلى مقر مصلحة دمغ المصوغات والموازين؛ إذ يتولى البريد المصري استلام الشهادة من مقر المصلحة وإتمام كافة الإجراءات نيابة عن المواطنين، بما يوفّر الوقت ويضمن تجربة أكثر سهولة وسرعة.

كما يتيح البريد المصري للعميل اختيار طريقة استلام الشهادة وفقًا لاحتياجاته، سواء من خلال أقرب مكتب بريد أو توصيلها إلى محل الإقامة أو العمل، بما يؤكد التزام البريد المصري بتقديم خدمات مرنة ومبتكرة تلبي متطلبات مختلف الفئات، وتأتي هذه الخدمة ضمن خطة البريد المصري الشاملة لتوسيع منظومة الخدمات الحكومية والرقمية، وتقديم حلول مبتكرة وموثوقة لخدمة المواطنين والقطاع الاقتصادي.

في إطار استعداداتها للتوسع داخل الإمارات والسعودية

تويست تجدد شراكتها مع Tuned Global لدعم توسعها الإقليمي وتعزيز تجارب الموسيقى الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلنت منصة تويست، سريعة النمو للترفيه الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن تجديد شراكتها مع شركة Tuned Global المزود الرائد لحلول وتقنيات الموسيقى بين الشركات، لمدة ثلاث سنوات إضافية. ويأتي هذا التجديد دعمًا للمرحلة المقبلة من تطبيق «تويست ميوزيك»، بعد النجاح الذي حققه في الأسواق، وتمهيدًا للتوسع في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتواصل تويست من خلال هذه الشراكة تعزيز تحالفها القوي مع شركة إي أند الرائدة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتقديم تجارب موسيقية رقمية مدمجة وسلسة لمستخدميها، إلى جانب توسيع نطاق خدماتها، لتوفير وصول ميسر إلى الموسيقى دون تعقيدات.

وتلعب تويست دورا استراتيجيا ضمن محفظة نمط الحياة الرقمية في مصر، من خلال تقديم تجارب ترفيهية مبتكرة وجذابة لملايين المستخدمين. ومع تجديد شراكتها مع Tuned Global، تتطلع تويست إلى توسيع حضورها الإقليمي وتعزيز قدراتها في بث الموسيقى، بالاعتماد على البنية التحتية التقنية المتقدمة التي توفرها الشركة.

يتوافر تطبيق «تويست ميوزيك» - الذي تجاوز عدد مرات تنزيله ثلاثة ملايين مرة - مع امتيازات حصرية لمستخدمي شركة إي آند، سواء من خلال باقات الهواتف المحمولة أو عبر اشتراك مستقل بأسعار تنافسية، تلبي احتياجات مختلف شرائح السوق.

ويضم التطبيق مكتبة موسيقية شاملة تجمع بين الأعمال العربية والعالمية، ويحتوي على محتوى من أبرز شركات الإنتاج والمواهب المستقلة مثل Believe، مدعومًا بحلول متقدمة لإدارة المحتوى وحقوق النشر تقدمها Tuned Global.

وقال المهندس أحمد يحيى الرئيس التنفيذي لشركة إي أند للتكنولوجيا المالية والتطبيقات الرقمية في مصر: «يأتي دعمنا لتجديد شراكة تويست مع Tuned Global ضمن التزامنا بتسريع تطوير تطبيق تويست ميوزيك، ودفع خطه للتوسع في أسواق جديدة واعدة».

وأضاف: «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة نحو تعزيز مكانة التطبيق، كمنصة عالمية تمزج بين ثراء الكتالوجات الدولية والمحتوى المحلي الذي يلقى إعجاب عملائنا.»

بدوره قال كون راسو المدير العام لشركة Tuned Global: «نفخر بدعمنا لمنصة تويست في تطوير خدماتها الموسيقية وتعزيز نموها الإقليمي. فالتقنيات التي نقدمها تتيح لمنصات الترفيه مثل تويست التركيز على إثراء تجربة المستخدم، بينما نوفر نحن البنية التحتية والابتكار التقني، الذي يضمن تقديم خدمة موسيقية قابلة للتوسع ومواكبة المستقبل».

تويست ميوزيك

أطلق تطبيق تويست ميوزيك في عام 2022، ليجمع بين جميع الأذواق الموسيقية التجارية في تجربة بث خالية من الإعلانات وملتزمة بالوعي الثقافي. ومن خلال إعادة تصميم بنيته الخلفية باستخدام أكثر من 500 واجهة برمجة تطبيقات متقدمة من Tuned Global. تمكنت تويست من تقديم توصيات مخصصة تعكس الأذواق والقيم المحلية، إلى جانب تطوير أسرع، وثبات أكبر للمنصة، وميزات جديدة مثل البحث باللغة العربية وتحسين تدفقات البيانات الوصفية للمحتوى المحلي، ما أسفر عن تجربة مستخدم أكثر سلاسة واستجابة مصممة خصيصًا للجمهور الإقليمي.

تتمتع تويست بالعديد من الخصائص المميزة، منها إمكانية الاستماع دون اتصال بالإنترنت، والبودكاست، والراديو المباشر، والكلمات، ودعم Car-play وEcho للتعرف على الصوت، بالإضافة إلى ميزات تعزيز التفاعل مع المستخدمين مثل عملات الولاء وبرنامج "تويست ستارز" لدعم المواهب الشابة — وكل ذلك مقدم عبر منصة Tuned Global الشاملة.

يقع تطبيق تويست ميوزيك ضمن منظومة الترفيه الرقمي التي تجمع بين الموسيقى، وخدمات الفيديو عند الطلب، والألعاب، والرياضة تحت مظلة واحدة. من خلال دمج المحتوى مع خدمات الاتصالات، توفر تويست للمستخدمين قيمة أكبر، بينما تمنح شركة إي اند ميزة تنافسية قوية في السوق الإقليمية.

وفي المستقبل، تستهدف تويست استكشاف ابتكارات جديدة بالتعاون مع Tuned Global، تشمل الراديو البرمجي، وميزة AutoMix للانتقالات السلسة بين قوائم التشغيل، وأدوات الذكاء الاصطناعي للتوصيات الموسيقية المتقدمة والشخصية.

Tuned Global

هي المنصة الرائدة القائمة على البيانات والسحاب والبرمجيات التي تمكن الشركات من دمج الموسيقى التجارية في تطبيقاتهم أو إطلاق تجارب بث متكاملة باستخدام واجهات برمجة تطبيقات متقدمة، وتحليلات الوقت الحقيقي، وحلول الترخيص، وتطبيقات العلامات البيضاء القابلة للتخصيص.

تقدم حلولنا الشاملة للموسيقى والصوت والفيديو، إلى جانب شبكة واسعة من تكاملات تقنيات الموسيقى الخارجية، أفضل منصة لتشغيل أي مشروع موسيقي رقمي. نحن نبسط تعقيدات الترخيص وإدارة الحقوق وتوصيل المحتوى، مما يمكن الابتكار السريع وتحويل الأفكار إلى واقع.

وتمتلك Tuned Global خبرة واسعة في دعم شركات الاتصالات والمشغلين الأفتراضيين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك True Digital Group في تايلاند، Tusass في جرينلاند، و Gabb في الولايات المتحدة. تختار شركات الاتصالات منصة الموسيقى السحابية من Tuned Global لأنها تتيح لهم إطلاق تجارب موسيقية مبتكرة بسرعة وبتكلفة أقل بكثير من امتلاك البنية التحتية الكاملة، مع دمج سلس مع أنظمة الفوترة والتجميع.

ويمكن ذلك المشغلين من التركيز على أعمالهم الأساسية وتفاعل العملاء، مع الاعتماد على خبرة وتفاعل Tuned Global في صناعة الموسيقى لتقديم خدمة موسيقية قابلة للتوسع ومتوافقة مع الحقوق وجاهزة للمستقبل.

ومنذ 2011، دعمنا أكثر من 40 شركة في أكثر من 70 دولة - عبر قطاعات الاتصالات، واللياقة البدنية، والإعلام، والطيران، وغيرها - لتقديم تجارب موسيقية مبتكرة بشكل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

أحمد يحيى: ملتزمون بتسريع تطوير التطبيق ودفع خططه للتوسع بأسواق جديدة واعدة

إي آند مصر تجدد التعاون مع منصة Viu لتقديم محتوى ترفيهي حصري لعملائها المميزين

أعلنت شركة إي آند مصر، الرائدة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المتكاملة، عن تجديد شراكة استراتيجية مع منصة «Viu» الترفيهية الرقمية، لتقديم مكتبة حصرية من أبرز الأفلام العربية والمحتوى الكوري والمسلسلات الآسيوية لعملاء Emerald، حكاية، اهلا، و عملاء برنامج الكوينز و عملاء e& Money بالإضافة إلى عملاء إي آند بيزنس، وذلك خلال فعاليات معرض جيتكس جلوبال 2025 في دبي.

هواوي تكشف عن هاتفها الرائد القابل للطي في إطلاقها الضخم بدبي

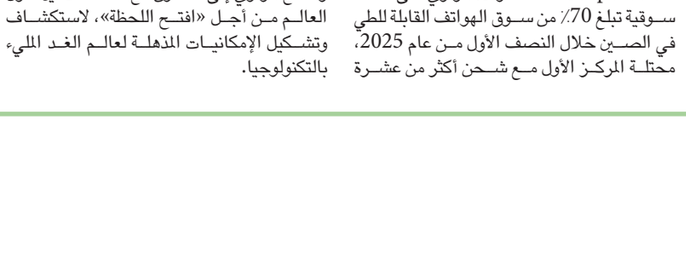

تستضيف شركة هواوي فعالية إطلاق منتجاتها الرائدة «افتح اللحظة» في 11 ديسمبر 2025 بمدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة. وسيشهد الحدث الكشف عن منتجات مبتكرة مثل الهاتف القابل للطي من الجيل الجديد HUAWEI Mate X7، وسماعات الأذن المفتوحة HUAWEI FreeClip 2، وHUAWEI WATCH ULTIMATE DESIGN، والحاسوب اللوحي HUAWEI MatePad S 11.5..

وتهدف فعالية «افتح اللحظة» إلى تقديم تجارب غنية تتجاوز الهواتف القابلة للطي من خلال منتجات مبتكرة.

وأطلقت هواوي أول هاتف قابل للطي لها، HUAWEI Mate X، في عام 2019، ومنذ ذلك الحين قادت الشركة مسيرة تطوير تقنيات الهواتف القابلة للطي على مدار سبع سنوات، مسهمة في ابتكارات في التصميم والموثوقية وتجربة المستخدم.

ووفقًا لتقرير لشركة International Data Corporation، استحوذت هواوي على حصة سوقية تبلغ 70٪ من سوق الهواتف القابلة للطي في الصين خلال النصف الأول من عام 2025، محتلة المركز الأول مع شحن أكثر من عشرة ملايين جهاز.

ويتميز هاتف HUAWEI Mate X7 بتقنية الطي المزدوج الجديدة التي تعزز الموثوقية، إلى جانب أحد أكثر أنظمة الكاميرا تطورًا في صناعة الهواتف الذكية بأكملها.

ويشهد هذا الحدث أيضًا الكشف عن سماعات HUAWEI FreeClip 2، التي تستمر في تصميم الأذن المفتوحة الشهير لسلسلة FreeClip، مع تحسينات كبيرة في جودة الصوت والراحة. كما سيتم إطلاق ساعة HUAWEI WATCH ULTIMATE DESIGN بتصميم جديد كليًا يجمع بين المواد الفاخرة والمعادن الثمينة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الميزات المتقدمة.

ومن أبرز منتجات الحدث أيضًا جهاز HUAWEI MatePad S 11.5 المزود بشاشة PaperMatte محسّنة وجديدة، ما يجعله مثالياً للعمل والدراسة أثناء التنقل، مدفوعة بالتزامها بتقديم أفضل تجربة للمستخدم، أخذت هواوي سعيها نحو الابتكار إلى طليعة البحث والتطوير، محققة سلسلة مستمرة من الإنجازات التحويلية. وتتطلع هواوي إلى التعاون مع المستخدمين حول العالم من أجل «افتح اللحظة»، لاستكشاف وتشكيل الإمكانيات المذهلة لعالم الغد المليء بالتكنولوجيا.

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د.أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

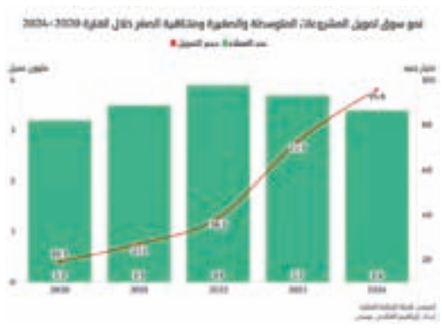

تمويلات القطاع المالي غير المصرفي تقفز إلى 63 مليار جنيه بالربع الأول من 2025 ـ 2026

تباينت آراء الخبراء حول دلالات القفزة بأحجام التمويلات غير المصرفية، فمن جهة، يرى البعض أن اتساع قاعدة المستفيدين في التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعكس انتعاش الطلب المحلي؛ إذ يدعم التمويل الموجه للأسر الاستهلاك، بينما يساهم تمويل المنشآت الصغيرة في تحريك عجلة الإنتاج وسلاسل القيمة.

في المقابل، أشار تقييم آخر إلى ضرورة التعامل بحذر مع الأرقام؛ كونها تعكس نموًا اسميًا لا يأخذ في الاعتبار تأثيرات التضخم، إذ ارتفاع قيم التمويل ناتج عن زيادة، ما يدل على أن جزءًا كبيرًا من التمويل ما يزال موجهًا لاحتياجات قصيرة الأجل ذات أثر محدود على الإنتاجية.

ما الأمر؟

كشفت نتائج سوق التمويلات المالية للأشهر الـ٣ الأولى من السنة المالية الجارية عن تباين واضح في أولويات التمويلات، مع سيطرة التمويل الموجه للأفراد والمشروعات الصغيرة على الحجم الأكبر من المبالغ، بينما حافظ التمويل العقاري على تركيزه على عدد محدود من العملاء ذوي القيمة العالية.

وحسب تحليل إحصائي أجرته «عالم المال» لبيانات هيئة الرقابة المالية، تصدر قطاع التمويل الاستهلاكي المشهد من حيث قيمة المبالغ، إذ بلغت تمويلاته ٢٧,٩ مليار جنيه، استفاد منها نحو ٤,١ مليون عميل.

وبرقم مقارب، جاء تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ثانيًا، محققًا ٢٧,٨ مليار جنيه، بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٦/٢٠٢٥، بقاعدة مستفيدين نحو ٨٢٤ ألف عميل.

في المقابل، جاء التمويل العقاري بتركيز مختلف، إذ بلغت قيمته ٧,٣ مليار جنيه، موزعة على نحو ٢٣٠٠ عميل فقط.

كما يوضح متوسط التمويل للفرد أو المنشأة اتساع الفجوة بين طبيعة كل قطاع خلال الربع الأول من ٢٠٢٦/٢٠٢٥: فالقيمة المتوسطة للتمويل الاستهلاكي لا تتجاوز ٦٨٠٠ جنيه للعميل، مقابل نحو ٣٣,٧ ألف جنيه لمستفيدي تمويل المشروعات، بينما يرتفع المتوسط العقاري إلى نحو ٣,١٦ مليون جنيه للعقد الواحد، ما يؤكد أن التمويل العقاري يظل موجهًا لشريحة ضيقة من العملاء ذوي القدرة الشرائية العالية.

كما كشف التحليل الإحصائي لأرقام الربع الأول من العام المالي الماضي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ عن زخم بأنشطة التمويل المختلفة، إذ تجاوزت نشاط التمويل العقاري حاجز نحو ٦,١ مليار جنيه، بعدد عقود مبرمة ٢٣١٩ عقدًا خلال تلك الفترة.

أما سوق التمويل الاستهلاكي، فقد شهدت خلال الربع الأول من العام المالي الماضي تمويلات بحجم ١٧,٧ مليار جنيه، ليخدم النشاط نحو ١,١ مليون عميل.

وفي قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بلغ إجمالي قيمة التمويل نحو ١١,١ مليار جنيه، مستفيدًا منه ١١,١ مليون عميل.

وذلك ما يدفع «عالم المال» لبحث الأرقام وقراءتها، عبر طرح السؤال التالي:

هل يشير نمو سوق التمويلات غير المصرفية إلى تعافي الاقتصاد؟

طرح الدكتور صلاح الدين فهمي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، تساؤلًا جوهريًا حول قدرة الاقتصاد على توليد دخول حقيقية تتناسب مع وتيرة الإقراض المتنامية.

وأوضح لـ«عالم المال» أن توسع التمويل قد يخلق نشاطًا اقتصاديًا ظاهريًا قصير الأجل، لكنه يتحول إلى عبء إذا لم يقابله نمو مواز في الإنتاجية والدخل، محذرًا من أن تجاوز الائتمان قدرة الاقتصاد على الاستيعاب قد يدفع شركات التمويل لاحقًا إلى ممارسات أكثر تحفظًا، مما يؤدي إلى تباطؤ ائتماني وتراجع في الطلب.

وأعرب عن قلقه من اتساع شريحة التمويل الاستهلاكي الذي يرتبط عادة بمعدلات تعثر أعلى، إذ بدون تطور أدوات الفحص الائتماني وآليات تأمين المخاطر، قد تتشكل «فقاعة ائتمانية صغيرة» تضغط على المقرضين والاستهلاك، خاصة في بيئة اقتصادية متقلبة سعر الصرف ومرتفعة التكاليف المعيشية.

وبيّن أن اتساع قاعدة الإقراض يعكس انتعاش الطلب، لكنه استبعد قدرة جانب العرض في الاقتصاد المصري على مواكبة تلك الزيادة، خصوصًا في القطاعات التي تعتمد على مدخلات مستوردة أو تواجه اختناقات في سلاسل التوريد.

وأشار إلى أن الخبرات السابقة أظهرت توجه جزء كبير من الطلب الجديد نحو منتجات ومكونات مستوردة، ما يؤدي إلى تسرب أثر النمو إلى الخارج، ويدفع الأسعار للارتفاع مع بقاء الطاقة الإنتاجية محدودة.

وذكر أهمية مراقبة الفجوة بين نمو التمويل والإنتاج الحقيقي، مؤكدًا أن عدم اقتران الطلب المتنامي بتحفيز استثمارات تصنيعية محلية يعرض الاقتصاد لدوامات تضخم قصيرة المدى بدلًا من نمو مستدام.

وأوضح أن التوسع السريع في الإقراض قد يخفي مخاطر صامتة تتعلق بقدرة المقترضين على السداد، لا سيما في القطاعات ذات الدخل المحدود أو الأنشطة التجارية الصغيرة التي تفتقر لاحتياطيات كافية.

وبيّن الحاجة لمؤشرات إضافية، مثل نسب التعثر القطاعية ومعدلات السداد الفعلي ومستويات الدخل الحقيقي للمستفيدين وجودة الضمانات، لتقييم دقيق لجودة النمو الائتماني، وإلا سيظل النمو قويًا على الورق لكنه عرضة للتقلبات الاقتصادية.

تشغيل إنتاجي وفرص عمل

بيّن الدكتور خالد الشافعي، الخبير الاقتصادي ورئيس مركز العاصمة للدراسات والأبحاث الاقتصادية، أن نمو سوق التمويلات غير المصرفية، الذي تعكسه الأرقام، يشير إلى مؤشرات تعافٍ اقتصادي ومالي متوازن ومحفز، ويدل على استعادة الثقة في قوة الطلب المحلي، خاصة في التمويل الاستهلاكي وقاعدة عملائه الضخمة، لثقة الأفراد في استقرار دخولهم المستقبلية.

وأضاف لـ«عالم المال» أن تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يشير إلى تفعيل عجلة الإنتاج وخلق فرص العمل بدلا من مجرد تمويل استهلاكي بحت، كما أن وصول التمويل للمليين المشروعات يترجم إلى شمول مالي حقيقي وتوسيع للقاعدة الضريبية والاقتصادية، ما يؤسس لنمو أكثر استدامة.

وفيما يخص التمويل العقاري، ذكر أن الاستثمار طويل الأجل في الأصول الرئيسة ما يزال مستمرًا بقيم تمويلية عالية لكل عميل، ما يبعث برسالة طمأنة حول ثقة الكيانات والأفراد ذوي الملاءة العالية في القيمة المستقبلية للأصول.

وذكر أن نظام الدفع الإلكتروني، كركيزة للشمول المالي، يعزز شفافية المعاملات ويضيق نطاق التهرب الضريبي، نظرًا لأن حركة الأموال تترك آثارًا ومعلومات عند مرورها بالقنوات الرسمية.

وأشار إلى العلاقة الطردية بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، إذ يسهم في تقليل مستويات الفقر، خصوصًا من خلال تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تشكل غالبية منشئات الاقتصاد غير الرسمي.

التمويل غير المصرفي واستراتيجية التنمية

وكشف التحليل الإحصائي الذي أجرته «عالم المال» على بيانات «لرقابة المالية»، أن إجمالي التمويل العقاري بلغ ٣,٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٠، ليشهد نموًا في ٢٠٢١ مرتفعًا إلى ٨,١ مليار جنيه، وواصل التصاعد ليبلغ ١٣,٤ مليار جنيه في ٢٠٢٢، مع تراجع شهدته قيمة التمويل في ٢٠٢٣ مسجلا ١٠,٤ مليار جنيه، إلا أن ٢٠٢٤ سجل ٢٥,٥ مليار جنيه.

وعلى صعيد عقود التمويل العقاري، بلغت ٤١٦٩ عقد في ٢٠٢٠، كما شهدت زيادة اتصل إلى ٦٤٥ عقد في ٢٠٢١، واستمر النمو لـ٩٦٠٠ عقد في ٢٠٢٢، بينما شهد ٢٠٢٣ تراجعًا إ وصل إلى نحو ٥ آلاف عقد، واستعاد القطاع زخمه في ٢٠٢٤، مسجلا ١٠٥٢٤ عقد.

بينما ارتفعت قيمة التمويل الاستهلاكي من ١٧ مليار في ٢٠٢١ إلى ٢٩,٨ مليار في ٢٠٢٢، واستمر التصاعد ليصل إلى ٤٧,٣ مليار في ٢٠٢٣، قبل أن يسجل قفزة جديدة إلى ٣١,٣ مليار بحلول ٢٠٢٤.

وعلى صعيد عدد العملاء، زاد عددهم من ١,٣ مليون في ٢٠٢١ إلى ٢,٨ مليون في ٢٠٢٢، وواصل العدد الارتفاع إلى ٣,٤ مليون عميل في ٢٠٢٣، ليسجل ٤,٢ مليون عميل في ٢٠٢٤.

في حين شهد نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نموًا، إذ ارتفعت قيمة التمويل من ١٩,٣ مليار في ٢٠٢٠ إلى ٢٧,١ مليار في ٢٠٢١، واستمر التصاعد ليصل إلى ٣٨,٧ مليار في ٢٠٢٢، ثم حقق قفزة في ٢٠٢٣، ليبلغ ٧٣,٧ مليار جنيه، قبل أن يواصل مساره الصاعد إلى ٩٥,٨ مليار في ٢٠٢٤.

في المقابل، أظهر عدد العملاء المستفيدين من التمويلات مسارًا متفاوتًا، فبعد أن كان عددهم ٣,٢ مليون عميل في ٢٠٢٠، ارتفع إلى ٣,٥ مليون في ٢٠٢١، ثم واصل الصعود إلى ٣,٩ مليون عميل في ٢٠٢٢، إلا أنه شهد تراجعًا إلى ٣,٧ مليون عميل في ٢٠٢٣، واستمر التراجع ليصل إلى ٣,٤ مليون عميل في ٢٠٢٤.

فيما علق الدكتور محمد باغة، أستاذ الإدارة واقتصاديات التمويل والاستثمار بجامعة قناة السويس، بأن الشمول المالي محرك رئيس للتنمية الاقتصادية، إذ لا يقتصر على ضخ السيولة في القطاعات الإنتاجية، بل يمتد ليشمل تمويل الأفراد والمشروعات كمحفزات أساسية للنمو.

وأوضح أن التمويل الاستهلاكي قاطرة للطلب المحلي، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي المباشر عبر تلبية الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما يقلل من تقلبات مستويات الاستهلاك في دورات الأعمال، ما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي ويسهل الحصول على الائتمان اللازم.

وفيما يخص تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، اعتبره «باغة» عنصرًا إستراتيجيًا بدور مزدوج في معادلة الشمول المالي والتنمية، إذ تمثل تلك المشروعات نسبة كبيرة من الشركات والقوى العاملة، وقد شهد إجمالي التمويل المقدم لها في مصر ارتفاعًا كبيرًا، مشكلا نسبة ضخمة من محافظ القروض.

وأشار إلى أن دعم ذلك القطاع، والذي يشمل مبادرة البنك المركزي لتمويله بأسعار فائدة ميسرة، يساهم في زيادة الإنتاج والعمالة، ويحد بفعالية من البطالة والفقر، بالإضافة إلى تنويع محافظ البنوك الائتمانية وتقليل تركز مخاطر الانكشاف.

كما بيّن أن التمويل العقاري يعزز الاستقرار المالي والاجتماعي، ويُعد آلية داعمة للتنمية الاقتصادية، إذ يسهم في تراكم الادخار، ما ينعكس على زيادة التكوين الرأسمالي الضروري لعمليات الإنتاج، وبالتالي يدعم تحسن معدلات النمو.

وخلص إلى أن التمويل الموجه لجميع الشرائح، سواء للاستهلاك أو الإنتاج، يمثل إحدى الدعائم الرئيسة لتحقيق معدلات نمو مقبولة ومستدامة.

التوسع لا يعني زيادة الإنتاج

قال الدكتور حازم حسانين، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، إن القراءة المتأنية لبيانات التمويل تكشف أن طبيعة النمو لا تقل أهمية عن حجمه، فزيادة التمويل لا تعني بالضرورة توسعًا إنتاجيًا ما لم يُوجَّه إلى استثمارات حقيقية كشراء المعدات وتوسيع خطوط الإنتاج أو تطوير مشروعات عقارية ذات عائد اقتصادي.

وأوضح أن التمويل الموجه للاستهلاك قصير الأجل أو سداد الالتزامات يحد من أثره على النمو طويل الأمد، مشيرًا إلى أن متوسط التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، رغم تفوقه على القروض الاستهلاكية، يظل متواضعًا للمشروع الواحد، مما يثير تساؤلات حول قدرته على إحداث توسعات تحويلية كبيرة.

وفي قطاع التمويل العقاري، بيّنت البيانات نموًا قويًا يتركز في فئة العملاء ذوي الملاءة العالية، بمتوسط تمويل يتجاوز ٣ ملايين جنيه للقرض الواحد، مما يعني أن الشرائح الأوسع من السوق العقاري، وخاصة الطبقة المتوسطة، ما تزال خارج النطاق المباشر لذلك النمو.

أما على مستوى التمويل الاستهلاكي، فبينما يُعد اتساع قاعدة العملاء عاملا مهمًا في تنشيط الطلب المحلي، إلا أن أثره الإقتصادي يعتمد بشكل كبير على كيفية إنفاق القروض، متسائلا: هل تذهب نحو سلع معمرة وخدمات إنتاجية تدعم النشاط الصناعي أم تُستخدم لسداد التزامات ومعاملات قصيرة الأجل لا تضيف قيمة اقتصادية مستدامة؟

وذكر أن الحكم على «تعافي الاقتصاد» لا يقتصر على نمو الأرقام الاسمية، بل يتطلب اختبار صحة التعافي مؤشرات مكملة، مثل معدل التضخم الحقيقي، وتطورات البطالة، ونسب التعثر عبر القطاعات، ومتوسط آجال السداد، وطبيعة استخدام القروض (رأسمالي أم استهلاكي)، إضافة إلى مؤشر القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (Credit-to-GDP) الذي يقيس قدرة الاقتصاد على استيعاب التوسع الائتماني دون خلق فقاعات أو مخاطر لاحقة.

هل يستوعب الاقتصاد الضخ الائتماني؟

وأثار أحمد جمال، الباحث في أسواق رأس المال، تساؤلًا حول القفزة بأحجام التمويل الحالية وقدرة الاقتصاد على استيعاب هذا الضخ الائتماني وتحويله إلى إنتاج فعلي، ذاكرًا أن النمو الائتماني لا يتحول تلقائيًا إلى توسع في العرض ما لم تكن هناك طاقات إنتاجية جاهزة وبنية تحتية مستقرة.

وأوضح لـ«عالم المال» أن تأثير التمويل يختلف باختلاف القطاعات، ففي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، يذهب جزء كبير من القروض لتغطية فروق الأسعار ورأس المال العامل، ما يدعم استمرارية النشاط دون إضافة طاقة إنتاجية جديدة.

وذكر أن زيادة الطلب على التمويل الاستهلاكي قد تصطدم بحدود العرض، خاصة في السلع المستوردة المتأثرة بتقلبات سعر الصرف، وفي التمويل العقاري، تتركز القروض الضخمة في وحدات جاهزة، ويبقى تأثيرها محدودًا على خلق طاقة إنشائية جديدة ما لم يرافقها توسع في مشروعات الإسكان الإنتاجي.

كما أوضح أن الحكم على «تعافي الاقتصاد» لا يتم بمجرد ارتفاع الطلب الناجم عن التمويل، بل بقدرته على التحول إلى توسع فعلي في العرض، وليس مجرد ارتفاع في الأسعار أو زيادة في الواردات، ما يحدد جودة النمو واستدامته.

وأشار «جمال» إلى «محطات» تستدعي التوقف عندها بهيكل المخاطر في التمويل غير المصرفي، فرغم إيجابية قفزات عدد المستفيدين في التمويل الاستهلاكي من زاوية الشمول المالي، إلا أنها تخلق كتلة ديون صغيرة موزعة على ملايين الأفراد، ما يصعب رصد تزايد التعثر مبكرًا، وفي التمويل العقاري ترتفع المخاطر، إذ يتركز متوسط القرض في عقود قليلة، ما يجعل أي تعثر فردي ذا أثر كبير، وتزيد تقلبات أسعار الفائدة والصرف من حساسية تلك القروض طويلة الأجل.

قطاعات التمويل تتعلق بمسار التضخم

فيما أفاد خبير اقتصادي، طلب عدم الكشف عن هويته، أن التوسع في أنشطة التمويل يعكس تزايد اعتماد النشاط الاقتصادي على الائتمان قصير ومتوسط الأجل، ما يشير إلى انتقال محتمل من التباطؤ نحو الانتعاش المبكر، أو اتساع شهية المخاطرة لدى جهات التمويل.

وأوضح أن التمويل الاستهلاكي ينشط الأسواق عبر ضخ قروض قصيرة الأجل للمليين الأفراد، لكنه قد يفاقم التضخم لرفعه الطلب بوتيرة أسرع من قدرة العرض المحلي، بينما يمكن لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أن يوسع الطاقة الإنتاجية أو يحسن الكفاءة، ما يخفف من زخم ارتفاع الأسعار، إلا أن متوسط القرض المتواضع في هذا القطاع يطرح تساؤلات حول كفايته لإحداث نقلة إنتاجية جوهرية.

وفيما يخص التمويل العقاري، أشار إلى ارتباطه بارتفاع أسعار الأراضي والوحدات، إذ يدعم توسع النشاط في شريحة الدخل المرتفع الطلب على العقارات المميزة، ما يغذي ارتفاعات سعرية في ذلك الجزء من السوق، دون أن يتسرب تأثيره الإيجابي بسهولة إلى باقي شرائح الإسكان.

وحذر الخبير من المخاطر النظامية المحتملة، موضحًا أن التوسع الكبير في الإقراض خلال فترة قصيرة قد يؤدي لاحقًا إلى ارتفاع نسب التعثر في حال تباطؤ النمو الاقتصادي أو انخفاض الدخول الحقيقية للأسر، لافتًا إلى التمويل الاستهلاكي، إذ يقلل متوسط القرض المنخفض وفجوة الضغوط التضخمية من قدرة العملاء على السداد.

وذكر أن التجارب الدولية تبرهن على أن الاقتصادات التي تعتمد على موجات ائتمانية قصيرة وغير متوازنة تكون أكثر عرضة للتقلبات الحادة، ما لم تدعم بخطط متوازنة للرقابة الائتمانية وإدارة المخاطر.

إبراهيم الهادي عيسى

إي إف چي هيرميس تتم خدماتها الاستشارية لصفقة الطرح العام الأولى لشركة «شري للتجارة» في سوق تداول السعودية

أعلنت إي إف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف چي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب التابع لها قد نجح في إتمام الخدمات الاستشارية كمستشار مالي مشترك وضامن التغطية والمروّج المشترك لصفقة الطرح العام الأولي لشركة «شري للتجارة» في سوق تداول السعودية. تظهر هذه الصفقة أن هناك اهتمامًا كبيرًا من قبل المستثمرين بسوق رأس المال في السعودية، وتعتبر هذه الصفقة إضافة ممتازة أخرى للأسهم المتداولة في السوق السعودي.

وشهدت عملية الاكتتاب قيام شركة «شري للتجارة » بطرح ٣٠٪ من إجمالي رأسمالها المصدر عبر بيع ٩ مليون من أسهمها العادية الحالية، وذلك بقيمة ٢٨ ريال سعودي للسهم، حيث بلغت القيمة السوقية الإجمالية للشركة ٨٤٠ مليون ريال سعودي والتي من المتوقع أن ينتج عنها عائدات للشركة بقيمة ٢٥٢ مليون ريال سعودي.

وتضمنت عملية الطرح للمستثمرين على شريحتين، الأولى للمستثمرين من المؤسسات بنظام سجل الأوامر، والشريحة الثانية للمستثمرين الأفراد من المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي وكلما زادت مشاركة فئات متنوعة من المستثمرين، فإن ذلك يعزز من تنوع قاعدة المستثمرين ويدعم المشاركة بشكل إيجابي في عملية التوسع في السوق.

ومن الجدير بالذكر أن صفقة إدراج شركة شري في سوق الأسهم سيعزز من آفاق النمو في قطاع النقل وتأجير المركبات ضمن سوق تداول السعودية.

هذه الصفقة تمثل نقطة التقاء بين منصة متطورة لإدارة الأسطول مدعومة بأحدث التقنيات، ونظام حوكمة محكم، مما يسهم بفعالية في تحقيق الرؤية الطموحة للسوق المالي السعودي في رفع مستويات السيولة النقدية وتوفير خيارات استثمارية موثوقة في رأس المال العام لأبرز الشركات السعودية.

وقد تأسست شركة شري للتجارة في عام ١٩٨٠، ثم تحولت لتصبح المزود الرائد في خدمات النقل وتأجير المركبات في المملكة العربية السعودية، حيث تقدم خدمات التأجير طويل الأجل، والتأجير قصير الأجل، ومبيعات المركبات المستعملة لقاعدة واسعة من العملاء تشمل قطاعات الشركات، والمؤسسات الحكومية، والأفراد، مدعومة بمنصات تكنولوجية لإدارة أسطول المركبات وخدمة العملاء الرقمية التي تسهم في تعزيز الكفاءة والخبرة.

وبعد إتمام عملية الطرح الأولي، ستحتفظ شركة إدارة السعودية القابضة بحصة الأغلبية، وتبلغ حوالي ٦٨,٩٥٪، وذلك بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للشركة.

وفي هذا السياق، صرح سعود الطاسان الرئيس التنفيذي لشركة EFG Hermes KSA، ان صفقة الطرح العام لشركة شري في سوق المال ستسهم في تعزيز دعم السوق، من خلال إدخال أسهم جديدة من قطاعات متنوعة، مما سيجذب المزيد من المستثمرين ويساهم في تنشيط السوق المالي وتعميقه.، مؤكدًا أن التحسن في مستويات السيولة النقدية يلعب دورًا محوريًا في تعزيز بناء سجل الأوامر، ويعزز من ديناميكيات التسعير المستقرة، ويعزز من زيادة مشاركة المؤسسات في السوق. وشدد الطاسان على أن مثل هذه الصفقات تساهم في تعزيز نمو السوق المالي السعودي، مما يؤهله لاستقطاب رؤوس الأموال.

وفي النهاية، يسهم سوق المال في تقوية الأسس الاقتصادية للسعودية، ويعكس السياسة الرشيدة التي تنتهجها.

ومن جانبه أعرب كريم مليكة، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في شركة إي اف چي هيرميس، عن اعتزازه بالمساهمة في مسيرة شركة شري نحو إدراج أسهمها في السوق السعودي، مشيرًا إلى أن هذه الصفقة تعكس استمرار وتيرة التطور والنمو لسوق رأس المال في المملكة العربية السعودية. وأكد مليكة على الإقبال الكبير الذي يشهده قطاع النقل في المملكة من جانب المستثمرين، مشددًا على التزام الشركة بتعزيز قدرة المؤسسات الرائدة في السوق على الوصول إلى سوق الأسهم السعودي، وتسريع وتيرة النمو، وتعظيم القيمة المستدامة للمساهمين.

تظهر هذه الصفقة تطور أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية، حيث تعكس الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وشفافية الإفصاحات، إلى جانب جذب رؤوس الأموال بما يتناسب مع جهود الحكومة في تطوير الاقتصاد.

ومنذ بداية العام، نجحت شركة إي إف چي هيرميس من الصفقات، بما في ذلك ٨ صفقات للدمج والاستحواذ، و١١ صفقة في أسواق الديون، و١٣ صفقة في أسواق رأس المال عبر المنطقة، بما في ذلك صفقات بارزة في السعودية والإمارات وعمان ومصر، مما يعزز مكانتها الرائدة في الأسواق الإقليمية.

وستسهم صفقة إدراج شركة شري في تعزيز قدرة المستثمرين على الدخول إلى سوق رأس المال السعودي في قطاع النقل، حيث توفر للمؤسسات والأفراد وسيلة لتحقيق السيولة النقدية للاستثمار في الأسهم. كما تعزز هذه الصفقة الثقة بالإصلاحات التي تتبناها الحكومة في سوق رأس المال بالمملكة.

فيما سيكون أداء الشركة بعد الإدراج مرتبطًا بكفاءة استخدام أسطول السيارات وكفاءة الحلول الرقمية لإدارة هذا الأسطول، بالإضافة إلى الالتزام المستمر بمعايير الحوكمة. سيظل التركيز على مقومات السيولة النقدية في السوق المالي السعودي ونمو شركة شري كأحد المؤشرات التي ينبغي مراقبتها.

وثاق wethaq
AL AHLY FINANCIAL INVESTMENTS MANAGEMENT
الأهلي لإدارة الإستثمارات المالية

دعوة لاجتماع جماعة حملة وثائق

صندوق إستثمار شركة وثاق للتأمين التكافلي النقدي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري (وثاق)

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 841 المؤرخ 2021/10/3

يتشرف الممثل القانوني لجماعة حملة وثائق الصندوق المشار إليه بعالية بدعوة السادة حاملة الوثائق لحضور اجتماع الجماعة المزمع عقدة في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الاثنين الموافق 2025/12/29 وذلك بمقر مدير إستثمار الصندوق الكائن في 25 شارع وزارة الزراعة – الدقي -الجيزة.

وذلك للنظر في الموضوعين التاليين

- تعيين مراقب حسابات للصندوق.
- تعديل بند الأعباء المالية " اتعاب مراقب الحسابات"
- التجديد لشركة الأهلى لإدارة الاستثمارات المالية (مدير الاستثمار) والمديرين والعاملين لديها وأعضاء مجلس إدارتها وأطرفها المرتبطة بالتعامل على وثائق إستثمار الصندوق في ضوء أحكام المادة 173 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقرار 69 لسنة 2014 وتعديلاته بشأن تعامل الاطراف ذات العلاقة على الوثائق.

هذا ونوجه عناية السادة حملة الوثائق إلى ما يلي

- لكل حامل وثيقة الحق في حضور الاجتماع بالأصالة أو الإنابة
- يشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي معتمد وأن يكون الوكيل من حملة الوثائق ولا يجوز أن يمثل حامل الوثيقة أي عضو من أعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أما بالنسبة للهيئات الاعتبارية يكون بتفويض كتابي موقع ومختوم.
- أي استفسارات أو اسئلة تتعلق بالموضوعات المعروضة على الاجتماع بتعين تقديمها إلى مقر مدير الاستثمار للصندوق قبل انعقاد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، وتقتصر المناقشة حول ما ورد بجدول الاعمال فقط.

وفى حالة عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد الاجتماع يعقد الاجتماع الثاني الساعة الواحدة ظهراً من يوم الاربعاء الموافق 2025/12/31 في نفس المكان – ويعتبر هذا الاجتماع صحيحاً أياً كان عدد الوثائق الممثلة فيه وفقاً ونص القانون في هذا الشأن.

رقم التسجيل الضريبي: - 602-307-670

صلاح الدين فهمي:

توسّع الإقراض قد يخفي فقاعة ائتمانية إذا لم يصاحبه نمو حقيقي في الدخل

خالد الشافعي:

طفرة التمويل تعكس استعادة الثقة وتوسع الطلب وتحقيق شمول مالي فعلي

حازم حسانين:

التمويل لا يعني إنتاجًا ما لم يتحول إلى استثمارات حقيقية تضيف طاقة جديدة

أحمد جمال:

لو استطاع الاقتصاد استيعاب الضخ الائتماني فسيكون مؤهلا لقفزات في النمو

www.facebook.com/AlamALmalNews

2025 عام تحسن الأرصدة.. الاقـــتصاد المصري يسير نحو الأمان

نتائج الربع الأول من العام المالي 2025-2026..

الاقتصاد المصري يستعيد قدرته على استكمال رحلة التعافي والنمو المستدام

يشهد الاقتصاد المصري تحسنًا تدريجيًا في مؤشراته الكلية مصحوبًا بإشارات واضحة على استعادة الاستقرار المالي وهو ما دفع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع توقعاتهما لنمو الاقتصاد إلى نطاق يتراوح بين أربعة وثلاثة من عشرة في المائة وأربعة وخمسة من عشرة في المائة وتتقاطع هذه الرؤية مع تقديرات محلية أكثر تفاؤلًا تشير إلى إمكانية بلوغ معدل نمو يصل إلى خمسة في المائة مدعومًا بتسارع الإصلاحات الهيكلية وتحسن أوضاع التمويل الخارجي ورغم هذا التفاؤل يبقى السؤال مطروحًا بشأن قدرة الاقتصاد المصري على الحفاظ على هذا المسار الإيجابي في ظل ما يواجهه العالم من تحديات اقتصادية وجيوسياسية مستمرة.

وفي هذا السياق قال الدكتور أحمد البكل أستاذ الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس إن المؤسسات الدولية رفعت توقعاتها اعتمادًا على مجموعة من المؤشرات المحلية والدولية موضحًا أن النظرة المحسنة تعكس أداء داخليًا إيجابيًا وتحسنًا في أوضاع التمويل الخارجي إلى جانب فاعلية الإصلاحات الهيكلية ...

الاقتصادي.

وأضاف أن الفائدة الحقيقية بين اثنين وأربعة في المائة تشجع على الاستثمار بينما تعزز الاحتياطيات الأجنبية التي تتجاوز أربعين مليار دولار قدرة الدولة على تمويل الواردات وسداد الدين الخارجي.

وأكد أن القطاعات الأكثر قدرة على دفع النمو تشمل السياحة والعقارات والصناعة التحويلية والطاقة والزراعة التنافسية محذرًا في الوقت نفسه من تحديات ما زالت قائمة مثل ارتفاع تكاليف المعيشة ومخاطر السياسات وضعف بيئة الأعمال موضحًا أن تحسن ما بين خمسين وسبعين في المائة من المؤشرات سيكون عاملا حاسمًا في قدرة الاقتصاد على الوصول إلى معدل نمو يتراوح بين أربعة وأربعة وثلاثة من عشرة في المائة.

وفي سياق متصل قال الدكتور محمد ربيع الخبير المصرفي إن رفع المؤسسات الدولية لتوقعات النمو في مصر جاء نتيجة تحسن ملموس في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الأشهر الأخيرة إذ بدأت الدولة في اتخاذ خطوات واسعة نحو تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

وأوضح أن المؤسسات الدولية رصدت عددًا من التطورات ...

أحمد البكل:

تحسن حقيقي بالمؤشرات الكلية وتوقعات دولية بتحسن التمويل

محمد ربيع:

أصبحنا أكثر قدرة على الوصول لمعدلات النمو المستهدفة

علياء حسين وجودي عمرو

بزيادة 24 %.. إجمالي الودائع بالبنوك يرتفع إلى 15 تريليون جنيه

كرم سليمان: توسع الخدمات الرقمية ساعد على جذب العملاء الدوليين

قفز إجمالي الودائع في بنوك مصر - باستثناء البنك المركزي - بنحو 2.9 تريليون جنيه خلال العام المالي 2024-2025 المنتهي في يونيو الماضي ليتخطى إجمالي الرصيد نحو 15 تريليون جنيه، بزيادة 24% خلال عام.

وبحسب بيانات أحدث التقارير الصادرة عن البنك المركزي فإن نمو إجمالي الودائع جاء بدعم زيادة الودائع غير الحكومية التي نمت بنحو 26% إلى نحو 11.99 تريليون جنيه بنهاية يونيو 2025 بزيادة بنحو 2.53 تريليون جنيه خلال عام.

وتشمل الودائع غير الحكومية قطاعي الأعمال العام والخاص والأفراد بالبنوك، فيما استحوذت ودائع الأفراد على نحو 60% من إجمالي ودائع بنوك مصر مسجلة نحو 8.9 تريليون جنيه بنهاية يونيو الماضي بزيادة 26% خلال عام.

وسجلت الودائع غير الحكومية نحو 3 تريليون جنيه بنهاية يونيو الماضي بزيادة 14% ما يعادل نحو 373 مليار جنيه خلال عام.

وأكد مصرفيون أن نمو حجم الودائع بالعملات المحلية والأجنبية لدى القطاع المصرفي يعود إلى ثقة العملاء في القطاع المصري، حيث أسهمت الفوائد المرتفعة في جذب مزيد من السيولة من الأسواق، والتي تودع على شكل ودائع بنكية تحقق عائدًا استثماريًا مرتفعًا.

وأوضح كرم سليمان، الخبير المصرفي، أن نمو الودائع بالعملات الأجنبية يعود إلى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، واستقرار سعر الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الدولارية. وأضاف أن توسع البنوك في الخدمات الرقمية المتطورة ساهم في تسهيل التحويلات الدولية وإدارة الحسابات بالدولار، مما جذب شريحة واسعة من العملاء وتعزز الثقة في القطاع المصرفي، حيث يضمن البنك المركزي أموال المودعين.

وأشار سليمان أيضًا إلى أن تحسن قطاع السياحة انعكس على زيادة تدفقات النقد الأجنبي المودعة في البنوك، فضلًا عن زيادة استثمارات المستثمرين الأجانب في أدوات الدين الحكومية مثل أذون الخزانة والسندات، ما ساهم في زيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق المصرفي ونمو الودائع. كما أوضح أن استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية يشجع الأفراد والشركات على الاحتفاظ بودائعهم بالعملة الأجنبية، نظرًا لتقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف.

وأضاف الخبير أن معدلات السيولة بالقطاع المصرفي ارتفعت إلى 13.686 تريليون جنيه بنهاية أكتوبر، مقابل 13.622 تريليون جنيه في سبتمبر، وسجل حجم المعروض النقدي 3.679 تريليون جنيه مقابل 3.637 تريليون جنيه، فيما بلغ النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي 1.429 تريليون جنيه مقابل 1.418 تريليون جنيه، مؤكدًا أن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع، إلى جانب تطور الخدمات المصرفية الرقمية، يعزز من الإقبال على الإيداع في البنوك المصرية.

أسماء عبد الباري

رغم التحديات العالمية.. صافي الاحتياطيات الدولية يتخطى 50 مليار دولار في 2025

محمد أنيس: الفوائض الدولارية والنمو الاقتصادي سبب زيادة الاحتياطي النقدي

رغم ما شهده عام 2025 من تحديات وتطورات عالمية انعكست على المشهد الاقتصادي، واصل صافي الاحتياطيات الدولية لمصر ارتفاعه بثبات ليصل إلى مستوى تاريخي متجاوزًا 50 مليار ...

وأوضح أن البنك المركزي أصبح يحتفظ بجزء أكبر من الذهب المنتج محليًا ضمن الاحتياطي النقدي بدلًا من بيعه لتوفير الدولار كما كان يحدث سابقًا، ومع توافر العملة الأجنبية وتراجع الحاجة ...

مي رفاعي

بعد استقراره عند 47 جنيهًا.. مصر تنجح في ترويض الدولار

مراجعات صندوق النقد توفر 1.2 مليار دولار

توقعات بعدم تجاوز العملة الأمريكية حاجز 50 جنيها بفضل مرونة السوق

أحمد شوقي:

الجنيه يتحسن بفضل التدفقات الدولارية

مروة الشافعي:

تحرير سعر الصرف أعاد الانضباط وألغى ضغوط السوق السوداء

علياء حسين وجودي عمرو

عام تحسن الأرصدة

السيولة المحلية ترتفع 15.4 % والودائع غير الحكومية 19.3 %

عز الدين حسانين: مبادرات دعم الصناعة حفزت الطلب الائتماني

مي رفاعي

22.6 مليار دولار حجم الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي

تامر يوسف: نجاح القطاع المصرفي يوفر قدرة أكبر على تمويل المشروعات

أسماء عبد الباري

خطوة استراتيجية تدعم شراكتها مع البنوك وشركات التمويل..

الرقابة المالية تعتمد وثيقة مخاطر عدم سداد مستحقات التأجير التمويلي للجمعية المصرية للتأمين التعاوني

مصطفى أبو العزم

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تكرم بنك قناة السويس بمسابقة التميز في مجال التنمية المستدامة

بنك مصر يعلن تعيين عمرو دمرداش رئيسا لقطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

البنك التجاري الدولي مصر يوقع شراكة استراتيجية مع منصة «INVIA» لإدارة العمليات المالية

شانتال صباغ: البنك الأهلي يتبنى منظومة شاملة لدعم الـSMEs والشركات الناشئة

بمبادرة مصر في عيوننا.. البنك الأهلي يواصل مكافحة مسببات العمى وضعف الإبصار بالصعيد

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

البنك الأهلي المصري أول من يستضيف النسخة الأصلية من كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال إنيرجيز المغرب 2025

في إطار الشراكة الاستراتيجية الممتدة بين البنك الأهلي المصري وشركة Visa، استضاف البنك الأهلي المصري بمقره الرئيسي النسخة الأصلية من كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال انيرجيز المغرب 2025 لكرة القدم، بالتعاون مع شركة Visa الشريك الرسمي للبطولة وذلك في إطار جولتها داخل مصر.

ويعد البنك الأهلي المصري أول بنك في مصر يستضيف النسخة الأصلية من كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال انيرجيز المغرب 2025 بمقره الرئيسي، في خطوة تعكس مكانته الريادية ودوره كشريك استراتيجي في دعم الفعاليات الرياضية الكبرى وتشجيع المبادرات التي تعزز التواصل مع فئات المجتمع المختلفة.

وصرح محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن هذا الحدث يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين البنك وشركة Visa، مشيرًا إلى أن البنك يسعى دائمًا إلى مكافأة عملائه من خلال تجارب فريدة ومبادرات مبتكرة تجمع بين الترفيه والمكافأة، بما يتماشى مع ريادته في السوق المصرفي المصري، مضيفا أن استضافة النسخة الأصلية من كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال انيرجيز المغرب2025 في مقر البنك تعد مصدر فخر واعتزاز، وتؤكد مكانة البنك كأحد أبرز الداعمين للرياضة والفعاليات الكبرى في مصر وأفريقيا.

وقالت ملاك البابا، نائب الرئيس والمدير العام لشركة Visa في مصر: «نحن سعداء بتعزيز شراكتنا مع البنك الأهلي المصري من خلال إحضار الكأس الأصلية لبطولة كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال انيرجيز المغرب2025 إلى مقرهم الرئيسي. هذا الحدث هو احتفال بالتزامنا المشترك في تقديم تجارب لا مثيل لها ولا تُنسى لعشاق كرة القدم المصريين. في Visa، نؤمن بقوة الرياضة في ربط الناس وإلهامهم، ومن خلال رعايتنا لبطولة كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال انيرجيز المغرب 2025، يسعدنا أن نوفر لشركائنا المميزين وعملائهم تجارب فريدة و كراعي رئيسي لأكثر بطولات كرة القدم شعبية في القارة. وتؤكد هذه الشراكة أهدافنا المشتركة في تعزيز المدفوعات الرقمية والشمول المالي، مما يتيح لمزيد من الأشخاص الاستفادة من تجارب الدفع الآمنة والسلسة التي تقدمها Visa والبنك الأهلي المصري.

ومن جانبه، أوضح كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، أن التعاون مع شركة Visa يأتي في إطار استراتيجية البنك لتطوير الخدمات والمنتجات المقدمة لعملائه، وتقديم عروض ومكافآت حصرية تعزز ولاء العملاء وتثري تجربتهم المصرفية، مضيفا أن البنك يحرص دائما على المشاركة في الفعاليات التي تساهم في رفع الوعي المجتمعي رياضيا وثقافيا، مشير إلى أن هذا الحدث يأتي في ضوء الحملة الترويجية التي أطلقها البنك الأهلي المصري بالتعاون مع شركة فيزا من فترة 24 أغسطس وحتى 23 سبتمبر 2025، وذلك لعملاء بطاقات Visa الائتمانية ، حيث فاز 10 من حاملي بطاقات Visa Infinite برفقة مرافق لكل فائز برحلة إلى المغرب لحضور المباريات، بينما فاز 5 من حاملي بطاقات Visa Signature و5 من حاملي بطاقات Visa Platinum بجوائز AFCON at Home Packages التي تضمنت: تليفزيون، جهاز ألعاب فيديو، سماعات، وأدوات تشجيع.

وأكدت هالة حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري أن البنك الأهلي المصري يواصل من خلال هذه المبادرات دوره الريادي في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية، وتعزيز علاقته بعملائه من مختلف الشرائح عبر مبادرات مبتكرة تسهم في تحقيق التواصل المستدام وبناء مجتمع أكثر وعيًا وتفاعلا.

مؤسسة البنك التجاري الدولي تدعم مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق بتغطية علاج 403 مرضى

أعلنت مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق عن تجديد التعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي، بهدف تغطية تكاليف علاج 403 من مرضى الحروق في الأقسام الداخلية والخارجية بالمستشفى.

ويأتي هذا التعاون استمرارًا للشراكة الناجحة التي انطلقت عام 2022، والتي تضمنت تجهيز غرفة عناية مركزة لمرضى الحروق من الأطفال، وهو ما أسهم في تعزيز قدرات المستشفى على استقبال الحالات الحرجة وتقديم خدمات طبية متخصصة لهم.

وأكدت مؤسسة البنك التجاري الدولي أن هذه المبادرة تأتي ضمن استراتيجيتها لدعم المبادرات الصحية التي تسهم في تحسين جودة حياة المرضى وتخفيف الأعباء عنهم وعن أسرهم، مشيرة إلى أن الاستثمار في الصحة يعد من أهم المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها المؤسسة في خدمة المجتمع.

وقال عمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي البنك التجاري الدولي مصر، ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي: "نؤمن في مؤسسة البنك التجاري الدولي أن الاستثمار في صحة الأطفال هو استثمار في مستقبل أكثر أمانًا وعدالة للمجتمع. وتجديد تعاوننا مع مستشفى أهل مصر يأتي انطلاقًا من التزامنا بمساندة الفئات الأولى بالرعاية، ودعم المؤسسات الطبية الرائدة في تقديم خدمات متخصصة لمرضى الحروق. ونحن فخورون بأن نكون جزءًا من هذه المسيرة الإنسانية التي تعطي الأمل وتغير حياة مئات الأسر".

من جانبها، ثمنت الدكتورة هبة السويدي، مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة ومستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في دعم رسالة المستشفى، لافتة إلى أن مساهمة مؤسسة البنك التجاري الدولي تُعد نموذجًا يُحتذى به في تكامل الجهود بين المجتمع المدني والقطاع الخاص لخدمة الفئات الأولى بالرعاية.

وأكدت السويدي أن استمرار الشراكة مع مؤسسة البنك التجاري الدولي يعكس إيمانًا حقيقيًا بأهمية الاستثمار في القطاع الصحي، ليس فقط لتوفير العلاج اللازم لمرضى الحروق، وإنما أيضًا لمنحهم ولأسرهم الأمل في مستقبل أفضل، مشددة على أن مثل هذه المبادرات تُمثل طوق نجاة لآلاف من الحالات التي تعاني من آثار الحروق جسديًا ونفسيًا.

ويعد مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، صرحًا طبيًا رائدًا في هذا المجال، يقدم خدمات علاجية متكاملة للمريض بأعلى جودة وفي أسرع وقت ممكن، ويعتمد على تعزيز إمكانياته من خلال توفير أحدث الحلول والتقنيات الطبية المتطورة، إلى جانب فريق طبي وتمريضي متميز ومدرب على أحدث أساليب العلاج لضمان تحقيق أفضل النتائج الصحية.

المصرف المتحد يحقق 2.6 مليار أرباحا بنهاية سبتمبر 2025

أعلن المصرف المتحد عن النتائج المالية خلال التسعة أشهر الاولى من عام 2025، والتي عكست متانة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها علي مواءمة أهدافها المالية مع مبادئ النمو المسؤول والتحول الرقمي بالقطاع المصرفي.

وأوضحت نتائج اعمال التسعة اشهر الاولي تحسن ملحوظ في مؤشرات الكفاءة، مما يعزز الثقة ويؤكد علي قدرة المصرف المتحد في مواصلة دعم عملائه.

وسجل المصرف المتحد صافي ربح قبل الضرائب خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025 مبلغ 2,670 مليون جنيه مقارنة بـ2,540 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2024 بنسبة نمو 5% ، كما حافظ المصرف على استقرار هامش صافي العائد الى مستويات جيدة لتصل الى 6.6%، مدفوعة بزيادة في حجم الأعمال، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية والتحول الرقمي.

وصرح طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد بأن مؤشرات النمو التي حققها المصرف خلال التسعة اشهر الاولى من عام 2025 تأتى مؤكدة على نمو الاداء المؤسسي.

وانعكس هذا على القوائم والمؤشرات المالية للمصرف المتحد، فقد ارتفع صافي الدخل من العائد ليسجل 3.782 مليون جنيه بالمقارنة بـ 3.384 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2024 بمعدل نمو 12%. كما ارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل 516 مليون جنيه بالمقارنة بـ 454 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2024 بمعدل نمو 13%، لتصل الإيرادات التشغيلية إلى 4.644 مليون جنيه مقارنة بـ 4.021 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2024 بمعدل نمو 16%.

تأتي هذه النتائج استنادا إلى خطط المصرف المتحد وتوسعاته عبر تمويل القطاعات الصناعية والانتاجية والخدمية المختلفة. وكذا بالنسبة لطرح حلول ومنتجات بنكية وخدمات رقمية للافراد في الفترة القادمة.

وتتضمن المؤشرات المالية الإيجابية للمصرف المتحد الإحتفاظ بقاعدة رأسمالية ومركز مالي قوى، حيث بلغ معدل معيار كفاية رأس المال 23.6%، وهو ما يفوق الحدود المقررة من البنك المركزى المصرى ومقررات لجنة بازل. الامر الذي يعكس قوة القاعدة الرأسمالية.

كما بلغت نسبة القروض غير المنتظمة (NPL) 1.2% فيما بلغت نسبة تغطية مخصص القروض (Coverage Ratio) 254.5% مما يعكس جودة اصول المصرف وكفاية المخصصات.

كما ارتفع إجمالي الأصول إلى 93.4 مليار جنيه خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2025 مقارنة بـ 82.7 مليار جنيه بنهاية عام 2024 بزيادة قدرها 10.7 مليار جنيه بنسبة 13 %.

ويرجع ذلك الي زيادة حجم الودائع الى 72.4 مليار جنيه بنسبة 16% خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2025.

وشملت تلك الفترة تقديم عدد من المنتجات والحلول المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، سواء التقليدية او المتوافقة مع احكام الشريعة كخدمات التمويل العقاري خاصة لاسكان محدودي ومتوسطي الدخل. بالإضافة إلى العمل علي إعادة هيكلة وتبسيط لإجراءات العمل بفروع المصرف المتحد ال 68 والمنتشرين بمعظم انحاء الجمهورية، وذلك لسرعة تلبية احتياجات العملاء وتحسين مستوى الخدمة بشكل عام.

على جانب آخر ارتفع حجم الودائع ليصل الى 72.4 مليار جنيه خلال التسعة اشهر الاولى من عام 2025 مقابل 62.6 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2024، بزيادة قدرها 9.8 مليار جنيه بمعدل نمو 16% حيث استحوذت ودائع الأفراد على نحو 61% من إجمالي ودائع العملاء والتي بلغت 44.2 مليار جنيه ، فيما استحوذت ودائع المؤسسات على نحو 39% من إجمالي الودائع والتي بلغت 28.2 مليار جنيه عن نفس الفترة.

كما ارتفع إجمالي رصيد تمويلات العملاء بنحو 6.2 مليار جنيه لتصل إلى 37.4 مليار جنيه خلال التسعة اشهر الاولى من عام 2025 مقارنة بـ 31.2 مليار جنيه بنهاية عام 2024 بمعدل نمو بلغ 20%.

وهذا يعكس مدي حرص المصرف المتحد على تعزيز وتنمية محفظته الائتمانية وملائتها علي مستوي قطاعات الاعمال المختلفة، تمويل الشركات الكبرى والتمويلات المشتركة كذا تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى محفظة التجزئة المصرفية. حيث بلغت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع نحو 52% خلال التسعة اشهر الاولى من عام 2025.

وأوضح فايد في البيان، أن الأداء العام للمصرف المتحد خلال التسعة أشهر الاولى من عام 2025 ، يعكس نجاح المؤسسة في مواءمة أهدافها المالية مع مبادئ النمو المسؤول والتحول الرقمي، كذا قدرتها علي مواجهه التحديات الاقتصادية والجيوسياسية.

وأشار إلى أن المصرف المتحد سيواصل دوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات، فضلا عن تعزيز ثقة المساهمين والعملاء في قوة ومتانة السوق المالي المصري. كذا التزامه نحو تقديم حلول مالية واستثمارية تدعم تطلعات عملائه، وترسخ مكانته كمؤسسة مالية قادرة على تحويل التحديات إلى فرص للنمو المستدام.

وأوضح أن التركيز خلال الفترة المقبلة سينصب على تعزيز آليات الشمول المالي وتوسيع الخدمات الرقمية لقطاع الأفراد والشركات. وايضا مواصلة الاستثمار في تطوير الكفاءات البشرية والتكنولوجيا المالية لتحقيق تجربة مصرفية متكاملة ومستدامة لعملائه، فضلا عن تعميق آليات الاقتصاد الاخضر وتطبيقات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمحافظة على حقوق الاجيال القادمة. بالإضافة إلى تعميق المشاركة المجتمعية مما يعزز مكانة المؤسسة بالسوق.

شراكة استراتيجية بين «ثروة حياة» و«الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية» و«إيفولف انفستمنت القابضة للاستثمار» في صندوق دهب

في إطار الرؤية الطموحة لمجموعة كونتكت المالية وتوجهها نحو تعظيم دور قطاع التأمين كأحد محركات النمو الرئيسية للمجموعة، تواصل كونتكت تعزيز حضورها في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية من خلال توفير حلول مالية متكاملة ومبتكرة تجمع بين الحماية التأمينية والفرص الاستثمارية الحقيقية لتمكين العملاء الباحثين عن أدوات استثمارية آمنة للتحوط من تقلبات السوق، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة للادخار طويل الأجل.

وفي ضوء هذا التوجه أعلنت اليوم شركة ثروة حياة، ذراع تأمينات الحياة للمجموعة، عن إبرام شراكة استراتيجية مع شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية وإيفولف انفستمنت القابضة، تتضمن شراء حصري لوثائق صندوق دهب وتوظيفها داخل المحافظ الاستثمارية لوثائق تأمين الادخار الفردية المرتبطة بوحدات الاستثمار.

وتمثل هذه الشراكة نقلة نوعية لعملاء ثروة حياة، حيث تتيح لهم توجيه جزء من أقساطهم التأمينية نحو الاستثمار في المعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب كأصل آمن يسهم في تعظيم العوائد وتنويع الأدوات الاستثمارية داخل المحافظ التأمينية، وذلك ضمن إطار رقابي معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية.

ومن جانبه قال رماح أسعد العضو المنتدب لشركة ثروة حياة تأتي الشراكة مع شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية في إطار رؤيتنا لتعزيز الدور الاستثماري لقطاع التأمين داخل مجموعة كونتكت.

وانطلاقا من إيماننا بأهمية توفير أدوات ادخار قائمة على أصول حقيقية حرصنا على إتاحة الاستثمار في وثائق صندوق دهب لاسيما وأن الذهب يعد من أكثر الأصول التي يثق بها المصريون كوسيلة آمنة لحماية مدخراتهم. ويمنح هذا التوجه العملاء قناة استثمارية حقيقية داخل إطار رقابي منظم توفر لهم قيمة فعلية وعوائد تنافسية وتساعدهم على إدارة مدخراتهم بما يتوافق مع تطلعاتهم المالية.

وأضاف نحن لا نعتبر صندوق الذهب مجرد خيار استثماري جديد بل جزءا من استراتيجية متكاملة تستهدف رفع كفاءة المحافظ التأمينية من خلال دمج حلول استثمارية متطورة داخل منتجات التأمين ودعم توجهات الهيئة العامة للرقابة المالية نحو تعزيز الشمول المالي وتوسيع البدائل المتاحة أمام العملاء بطريقة مدروسة وشفافة وآمنة. وتمثل هذه الشراكة خطوة نوعية نحو تنويع القنوات الاستثمارية وتعزيز الأداء المالي للمحافظ بما يرسخ قدرة ثروة حياة على إدارة محافظ متنوعة تلبي احتياجات العملاء على المدى الطويل.

وصرح عادل الوالي العضو المنتدب ورئيس الاستثمار بشركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية ورئيس لجنة الإشراف على صندوق دهب نعتز بهذه الشراكة الاستراتيجية مع شركة ثروة حياة ومجموعة كونتكت المالية والتي تعكس ثقة مؤسسات مالية رائدة في السوق المصري في خبراتنا وقدرتنا على إدارة صناديق استثمار، ويعد صندوق دهب أحد أهم المنتجات الاستثمارية التي قمنا بتأسيسها لتمكين المؤسسات والأفراد من التحوط ضد تقلبات الأسواق وتعزيز قوة محافظهم الاستثمارية على المدى الطويل.

وأضاف يعتمد صندوق دهب على استراتيجية استثمارية منضبطة تجمع بين معايير إدارة المخاطر والالتزام الكامل بضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية. ومن خلال توظيف وثائق الصندوق داخل محافظ وثائق الادخار التأمينية لدى ثروة حياة نساهم في خلق نموذج متكامل يربط بين التأمين والاستثمار ويمنح عملاء المجموعة فرصة للاستفادة من عوائد الذهب داخل إطار تأميني واستثماري متوازن يدعم أهدافهم الادخارية طويلة الأجل.

بنك التعمير والإسكان يوقع مذكرة تفاهم مع مدرسة فرانكفورت لتعزيز ريادته في التمويل الأخضر والمستدام

في خطوة جديدة تعكس التزام بنك التعمير والإسكان بتطبيق أفضل الممارسات المستدامة، وتفعيلا لاستراتيجية البنك للفترة (2025–2030) التي تضع الاستدامة محورًا رئيسيًا في خططه المؤسسية، وقع البنك مذكرة تفاهم مع مدرسة فرانكفورت للإدارة والتمويل، تحت رعاية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وذلك ضمن مبادرة «بناء القدرات الخضراء» (GREET) الممولة من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ). وتهدف هذه الشراكة إلى تطوير منتجات تمويلية خضراء مبتكرة وتعزيز قدرات البنك المؤسسية في مجال التمويل المستدام.

شهد مراسم التوقيع تامر نجم، مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات والقروض المشتركة والخزانة والاستثمار ببنك التعمير والإسكان، إلى جانب ممثلين عن مدرسة فرانكفورت والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وعدد من قيادات البنك.

وأكد الطرفان التزامهما بتعميق التعاون في تطوير حلول التمويل الأخضر وبناء القدرات المؤسسية دعمًا لأهداف التنمية المستدامة وتعزيزًا للتحول نحو الاقتصاد الأخضر بما يتماشى مع التوجهات الدولية واحتياجات السوق المحلي.

ويأتي هذا التعاون انطلاقًا من حرص بنك التعمير والإسكان على تطوير حلول تمويلية مبتكرة تدعم الاستدامة داخل القطاع المصرفي، استنادًا إلى الخبرة الدولية الواسعة التي تمتلكها مدرسة فرانكفورت للإدارة والتمويل في تصميم وتنفيذ حلول التمويل المستدام بالأسواق الناشئة. ويهدف التعاون إلى إطلاق منتجات تشمل القروض الخضراء والتمويل المرتبط بالاستدامة، إلى جانب وضع أطر عمل للسندات الخضراء والصكوك المستدامة، وإنشاء محافظ استثمارية خضراء، وتطوير مبادرات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاقتصاد الأخضر، فضلا عن وضع أدوات لقياس الأثر البيئي للمنتجات التمويلية، وتنفيذ برامج توعية للعملاء حول مفاهيم التمويل المستدام.

وفي هذا السياق، أعرب تامر نجم عن اعتزازه بهذه الشراكة الاستراتيجية، مشيدًا بالدور الريادي لمدرسة فرانكفورت وخبرتها الدولية الواسعة. وأكد أن هذه الخطوة تمثل محطة مهمة في مسيرة البنك نحو توسيع نطاق خدماته المالية المستدامة، وتعكس التزامه المستمر بتبني أفضل ممارسات الاستدامة العالمية لتطوير منتجات تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات السوق المصري وتواكب التحولات البيئية والاقتصادية.

وأضاف نجم أن الربع الثالث من عام 2025 شهد نموًا ملحوظًا في جهود البنك نحو التمويل المستدام، حيث ارتفعت قيمة محفظة التمويل المستدام إلى 6.93 مليار جنيه، بزيادة قدرها 70% مقارنة بعام 2024. كما بلغت التمويلات المستدامة نسبة 23% من إجمالي محفظة تمويل الشركات، والقروض المشتركة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بنسبة 13% خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يؤكد نجاح البنك في ترجمة التزامه بالاستدامة إلى إنجازات ملموسة.

وأشار نجم، إلى أن هذه الشراكة تمثل خطوة مهمة لترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أنشطة البنك التشغيلية، مؤكدًا أن التعاون سيسهم في رفع جاهزية الكوادر الداخلية، وتطوير أدوات تمويلية مبتكرة تدعم التوجه الوطني نحو الاقتصاد الأخضر، بما يخلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة. كما شدد على أن الاستدامة تمثل إحدى القيم الراسخة التي تقوم عليها الهوية المؤسسية للبنك، وتشكل ركيزة أساسية في استراتيجيته للفترة (2025–2030).

بنك مصر يضيف فرعا جديدا بمطار القاهرة ويعزز انتشاره بالمطار ليصل إلى 19 وحدة مصرفية

في إطار استراتيجية بنك مصر المتواصلة لتعزيز وتطوير تقديم الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع، قام هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بافتتاح فرع البنك الجديد بمطار القاهرة، بحضور اللواء إبراهيم عبدالهادي نائب محافظ القاهرة، المهندس مجدي إسحاق رئيس هيئة ميناء القاهرة، المهندس أيمن عرب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، كابتن طيار محمد عليان رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للخطوط الجوية، كابتن طيار إيهاب الطحطاوي رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للشحن الجوي، خالد عطوة رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للخدمات الأرضية، إيهاب درة رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، ماجد عبد الله رئيس قطاع الفروع ببنك مصر، اللواء ياسر خاطر رئيس قطاع الأمن ببنك مصر، واللواء أكرم عبد الباسط رئيس القطاع الإداري ببنك مصر.

ويمثل افتتاح هذا الفرع إضافة مهمة لشبكة فروع بنك مصر داخل مطار القاهرة، حيث يوفر الفرع الجديد مختلف الخدمات المصرفية الأساسية، بما يشمل السحب، الإيداع، تغيير العملات، وسداد التزامات العملاء، مع تشغيله وفق أحدث النظم الإلكترونية.

ويأتي ذلك في إطار منظومة مصرفية واسعة تمتد لأكثر من ٨٨٠ فرعًا للبنك في جميع أنحاء الجمهورية، كما يعزز الفرع الجديد شبكة ماكينات الصراف الآلي المتطورة الخاصة بالبنك، التي تضم أكثر من ٦١٥٠ ماكينة موزعة لتلبية احتياجات العملاء في مواقع متعددة على مستوى الجمهورية.

ويأتي افتتاح هذا الفرع استكمالًا لوجود بنك مصر المميز داخل مطار القاهرة، حيث يرتفع عدد وحداته المصرفية بالمطار إلى ١٩ وحدة تشمل وحدات بمبنى الركاب ١ و٢ و٣، إضافة إلى وحدة مصرفية بمبنى الركاب القديم بالصالة الداخلية، ووحدة مصرفية بقرية البضائع، ووحدة مصرفية بمبنى مصر للطيران، وحدة مصرفية بفندق الميريديان ووحدتان مصرفيتان بمجمع البنوك الخدمي، ويؤكد هذا التوسع حرص بنك مصر على تعزيز تواجده الجغرافي في المواقع الحيوية، وتوفير خدمات مصرفية حديثة وآمنة تعتمد على أعلى درجات التطوير التكنولوجي، كما يعكس التزام البنك المستمر بتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، وتعزيز الشمول المالي، وتقديم خدمات متطورة ترتقي لأعلى مستويات الجودة.

بروتوكول تعاون بين صندوق الإسكان الاجتماعي والبنك التجاري الدولي مصر لزيادة التمويل العقاري إلى 12 مليار جنيه

وقع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بروتوكول تعاون مع البنك التجاري الدولي مصر، أحد أكبر البنوك العاملة في السوق المصري، لتعزيز التعاون في مجال التمويل العقاري، وتمويل المستفيدين من إعلانات الصندوق المختلفة للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل.

وقع البروتوكول كل من مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري وإسلام ذكرى، الرئيس المالي للمجموعة ولقطاع العمليات وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي مصر، بحضور ياسر عبد الله، نائب الرئيس التنفيذي لقطاعات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة و احمد الشافعي، رئيس أعمال التمويل العقاري وقنوات البيع المباشر بالبنك التجاري الدولي مصر.

شهد مراسم توقيع بروتوكول التعاون عدد من المسئولين بالطرفين، ومنهم: أمنية العداوى، مدير عام الإدارة العامة للدعم بصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وشهاب ممدوح رئيس قطاع التمويل العقاري من البنك التجاري الدولي مصر.

وعقب توقيع البروتوكول، أوضحت مي عبد الحميد أن البنك التجاري الدولي مصر من الشركاء الرئيسيين للصندوق في مجال تقديم وإتاحة التمويل العقاري للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل المتقدمين للحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات المختلفة التي يطرحها الصندوق.

وأضافت مي عبد الحميد أن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري يسعى لتعزيز تعاونه مع القطاع المصرفي بما يعود بالنفع على المواطنين الراغبين في الحصول على وحدات سكنية بنظام التمويل العقاري ضمن الإعلانات المختلفة التي يطرحها الصندوق ضمن المبادرة الرئاسية.

وأشارت إلى أن هذا البروتوكول الجديد يهدف الى زيادة المبلغ المخصص للبنك التجاري الدولي لتمويل المواطنين محدودي ومتوسطي الدخل بقيمة 6 مليارات جنيه إضافية، وبذلك يصبح إجمالي المبلغ المخصص للبنك اثنا عشر مليار جنيه.

ومن جانبه، أكد اسلام ذكرى، إن توقيع بروتوكول التعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي يأتي امتدادًا لجهود البنك في دعم برامج التمويل العقاري الموجهة للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل، لذلك يعمل على تسهيل إجراءات التمويل بما يساهم في مساعدتهم على تملك السكن الملائم وبشروط ميسرة.

وأعرب ياسر عبد الله عن تقديره للدور الذي يقوم به صندوق الإسكان في تلبية احتياجات الشباب الطامحين في الحصول على وحدات سكنية في مختلف المحافظات، مشيراً إلى حرص البنك التجاري الدولي -مصر- CIB على دعم مبادرات التمويل العقاري منذ انطلاقها تماشياً مع رؤية البنك المركزي المصري في هذا الصدد ومبادئ الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

وقال أحمد الشافعي أن البنك حقق نجاحًا في قطاع التمويل العقاري، حيث بلغت محفظة التمويلات العقارية للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل ستة مليار جنيه استفاد منها أكثر من أربعة وثلاثون ألف عميل.

وفي ختام توقيع البروتوكول، عبر الطرفان عن رغبتهما المتبادلة في استمرار التعاون الوثيق فيما بينهما، مؤكدين على أن بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه يعتبر بمثابة استمرارا للمزيد من التعاون في الفترة المقبلة بما يعود بالنفع على المواطنين.

بنك القاهرة يطلق حملة «أودع كاش.. الدهب يبقى ببلاش» لعملائه الحاليين والجدد

أطلق بنك القاهرة حملة جديدة تحت شعار «أودع كاش... الدهب يبقى ببلاش» والتي تتيح للعملاء الجدد والحاليين فرصة الحصول على ذهب عند فتح حسابات جديدة أو تعزيز أرصدتهم بالعملة المحلية، وتأتي الحملة في إطار التزام البنك بتقديم عروض مصرفية مبتكرة تكافئ العملاء وتقدم قيمة حقيقية .. وتمتد الحملة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ بدء الحملة، لتوفر للعملاء فرصة ادخارية واستثمارية.

وأكد أحمد عفت نائب الرئيس التنفيذي للبنك أن إطلاق الحملة يتماشى مع استراتيجية بنك القاهرة الهادفة لتوسيع قاعدة عملائه وتعزيز ثقافة الادخار من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة وتستهدف الحملة الأفراد والشركات المحلية من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات تشمل: الحسابات الجارية، حسابات التوفير، الودائع، والشهادات، على أن تكون الأموال إيداعات جديدة بالعملة المحلية.

ومن جانبه، أوضح محمد ثروت رئيس مجموعة التجزئة المصرفية ببنك القاهرة أن الحملة تعكس التزام البنك بتقديم عروض ومنتجات مبتكرة تقدم للعملاء قيمة حقيقية مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المالية ، مما يعزز علاقتهم بالبنك ويُثري تجربتهم المصرفية. وأضاف أن الحملة تُقدم حافزًا واضحًا للعملاء للاستفادة من مزاياها الفريدة.

يحصل العملاء على الذهب وفقًا لقيمة الإيداع، حيث تتماشى قيمة الذهب مع قيمة الإيداع تدريجيًا بحسب الشريحة، بما يمنح العملاء مرونة أكبر في اختيار حجم الإيداع الملائم وتعظيم استفادتهم من مزايا الحملة.

كما يقدم بنك القاهرة ذهبا إضافياً في نهاية الحملة لاكبر 30 مودعًا على مستوى الجمهورية، في خطوة تشجيعية إضافية لزيادة الإقبال على المشاركة خلال فترة الحملة.

البنك التجاري الدولي يفوز بلقب «بنك العام في مصر» لـ2025

فاز البنك التجاري الدولي (CIB) بلقب «بنك العام في مصر» لعام 2025 وفق تصنيف مجلة The Banker، إحدى أبرز المراجع العالمية في القطاع المصرفي.

ويعد هذا اللقب واحدًا من أكثر الجوائز تنافسية على مستوى القارة الإفريقية، وقد جاء تتويجًا للأداء المالي القوي للبنك خلال العام، وقدرته على تحقيق نتائج متميزة رغم التحديات الاقتصادية، إلى جانب التوسع الملحوظ في محفظة الإقراض الموجهة لقطاع الأعمال.

كما برز خلال العام النجاح الكبير الذي حققته شركة التجاري الدولي للتمويل CIFC – شركة التخصيم المملوكة بالكامل للبنك – والتي انطلقت في بداية 2024 لخدمة الشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة. ونجحت الشركة في إتمام عاملها الأول بمحفظة تخصيم تجاوزت 4 مليارات جنيه بنهاية يونيو 2025، فضلا عن 2.1 مليار جنيه كأرصدة قائمة، في مؤشر يعكس سرعة نمو الشركة وتزايد الطلب على خدماتها.

ويواصل البنك التجاري الدولي خططه للتوسع في نشاط التخصيم ودعم الأعمال، تعزيزا لدوره كأحد أهم المؤسسات المصرفية في السوق المصرية.

التحول الرقمي والتيسيرات الضريبية يدعمان الاستثمار..

الصناعة المصرية تحقق نموا تاريخيا وتقود الناتج المحلي إلى ارتفاع 5.3 %

شعبة البلاستيك: نطالب بتنويع مراكز خدمة المستثمرين والصناع بالمحافظات

أشاد عدد من الصناع والمستثمرين بالتطور الأخير الذي شهده القطاع الصناعي، مؤكدين أن الطفرة الملحوظة شملت صادرات عدة قطاعات مهمة، منها الملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، الكيماوية، المستحضرات الطبية، والأثاث.

وأكد هؤلاء الصناع والمستثمرون على أهمية استمرار دعم الحكومة للقطاع الصناعي، مع تقديم المزيد من التيسيرات للمصنعين والمستثمرين، بهدف زيادة حجم الصادرات وتعزيز توطين الصناعة المحلية، بما يسهم في رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.

وفي هذا الإطار، كشفت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، رانيا المشاط، عن وجود طفرة كبيرة في الإنتاج الصناعي، مدفوعة بتحسن الأداء في عدد من الصناعات الرئيسية. وأوضحت أن صناعة المركبات ذات المحركات سجلت نموًا بنحو 50%، بينما سجلت صناعة المواد والمنتجات الكيماوية نموًا يقارب 44%، وارتفع إنتاج صناعة المشروبات بنسبة 37%، وصناعة الأثاث بنسبة 34%، وصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية بنحو 19%، كما سجلت صناعة الملابس الجاهزة نموًا بلغ نحو 17%.

وأشارت المشاط إلى أن القطاع الصناعي غير البترولي أصبح المحرك الرئيسي للنمو خلال الربع الأول من العام المالي الجاري 2025 – 2026، حيث ساهم بمقدار 1.83 نقطة مئوية في معدل النمو العام، مضيفة أن النمو المحقق في هذا النشاط يعكس تحسنًا ملحوظًا في الطلب المحلي والخارجي، وتوسعًا في الطاقة الإنتاجية، إلى جانب تحسن بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل السياسات التحفيزية المتبعة من الحكومة لدعم المستثمرين والمصنعين.

كما ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ، مدفوعًا بالتحسن في عدد من الصناعات الرئيسية، بما في ذلك صناعة السيارات، الملابس الجاهزة، المشروبات، الورق، والمنسوجات.

وفي تصريحاته، أوضح نادر عبد الهادي، عضو مجلس شعبة البلاستيك باتحاد الصناعات، أن القطاع الصناعي شهد طفرة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة، مشيرًا إلى أنه تم السيطرة على قضية «تصقيع الأراضي»، وأن هناك اليوم تزاحمًا شديدًا على الأراضي الصناعية لدرجة أن بعض الأراضي لم تعد تكفي لتلبية الطلبات المقدمة من المستثمرين والمصنعين.

وأكد عبد الهادي أن هذا الوضع يشير بوضوح إلى أن مصر أصبحت جاذبة للصناعة والاستثمار، خاصة مع الفرص الكبيرة المتاحة في مجال المنتجات الزراعية والصناعات الناتجة عن المواد الزراعية، إلى جانب دخول الشركات الإلكترونية بشكل واضح، والذي كان له أثر إيجابي كبير على الناتج المحلي من حيث حجم الأعمال وتحقيق عملة أجنبية، بالإضافة إلى اهتمام الدولة المتزايد برواد الأعمال والتحول التكنولوجي الرقمي.

وأضاف عبد الهادي في تصريحات خاصة لـ«عالم المال» أن الاهتمام برواد الأعمال والتحول الرقمي ساهم أيضًا في هذه الطفرة الصناعية، مشيرًا إلى أن هناك عدة عوامل أدت إلى هذه النهضة في القطاع الصناعي، منها على سبيل المثال التيسيرات الضريبية التي أعلنت عنها وزارة المالية للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى الحزمة الجديدة التي أعلن عنها أحمد كجوك، وزير المالية، مؤخرًا، والتي من المتوقع أن توفر تسهيلات وتيسيرات إضافية لأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، بما ينعكس إيجابًا على زيادة الإنتاج والتصنيع المحلي وزيادة الاستثمارات.

وشدد عبد الهادي على ضرورة تطوير وتدريب العاملين في الجهاز الإداري للدولة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة مع التطورات الجديدة التي تهدف إلى إنهاء الأوراق والمعاملات والتراخيص بسرعة، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، والتي لا تزال موجودة في بعض المصالح الحكومية، مما يعيق سير العمل، خصوصًا فيما يتعلق بتسجيل المصانع وإنهاء التراخيص، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها وزير الصناعة، كامل الوزير، إلا أن بعض الروتين الإداري ما زال قائمًا، مثل توقيع الأوراق، إنهاء التراخيص، تسجيل مصنع أو مشروع، والذهاب إلى عدة جهات في القاهرة والعاصمة، وكلها تشكل معوقات أمام المستثمرين والمصنعين.

وأشار إلى أن من الضروري أن تعمل وزارة الصناعة على تنويع مراكز خدمة المستثمرين والمصنعين في كل منطقة أو محافظة، أو توفير بدائل رقمية مثل خدمة «الديلفري» مقابل رسوم محددة، لتسهيل إنهاء الأوراق والخدمات اللازمة للصناع والمستثمرين.

وبحسب تصريحات وزيرة التعاون الدولي، فقد جاء النمو المتزايد للصناعة غير البترولية خلال الربع الأول مدعومًا بارتفاع صادرات نصف المصنعة بنسبة 34.1% خلال أغسطس 2025، وزيادة الصادرات تامة الصنع بنسبة 2.4%، إلى جانب ارتفاع صادرات الملابس الجاهزة بنسبة 20.6%.

وأكدت المشاط أن هذه المؤشرات تعكس قدرة القطاع الصناعي على تحويل التوسع الإنتاجي إلى صادرات مباشرة، مستفيدًا من مرونة سلاسل الإمداد المحلية واستقرار الطلب في أسواق الخليج وأوروبا.

وأضافت أن الناتج المحلي الإجمالي سجل خلال الربع الأول من العام المالي الجاري 2025 – 2026 معدل نمو بنسبة 5.3%، لأول مرة منذ ثلاثة أعوام، صعودًا من 3.5% خلال الربع الأول من العام المالي 2024 – 2025، و2.7% خلال الربع الأول من العام المالي 2023 – 2024.

وعن الاحتياجات اللازمة للنهوض بالقطاع وزيادة الإنتاج والتصنيع، أكد عبد الهادي أن أولويات القطاع تتمثل في إعادة النظر عمليًا في الميزة النسبية لكل مدينة وتميزها الصناعي، من خلال تنظيم الصناعة داخل كل محافظة، وتوفير أراض صناعية مرفقة بكافة الخدمات. وأضاف أن تسعيرَ الأراضي أصبح مرتفعًا بشكل غير مناسب للمصنعين والمستثمرين أصحاب المشروعات الصغيرة في مرحلة البداية، مطالبًا أن تكون الأراضي المرفقة متاحة بنظام «حق الانتفاع» أو الإيجار، مع الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، ومشاركة المصنعين والمستثمرين في صناعة القرار الخاص بالصناعة.

وتابع عبد الهادي أن توفير فرص عمل، جذب استثمارات أجنبية وتوفير عملة أجنبية، تطوير القطاع وتقليل فاتورة الاستيراد، الاهتمام بالمستثمر المحلي، وتشجيع القطاع غير الرسمي على العمل ضمن الاقتصاد الرسمي، كلها عوامل مرتبطة بتيسير إجراءات المصنعين وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين. وأوضح أن تسهيل الإجراءات والتسجيل، وتقديم التيسيرات، وتأمين العمالة، وتوفير الأراضي الصناعية المرفقة، جميعها عوامل رئيسية للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة الإنتاج والتصنيع، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع حجم الصادرات.

كما أشاد بفتح عدد من المصانع خلال الفترة الأخيرة، والتي تحتاج إلى عمالة ومستلزمات إنتاج، مؤكدًا أن التشابك بين المشروعات الصغيرة والمصانع الكبيرة أمر إيجابي يخدم القطاع الصناعي، وهو ما يجب التركيز عليه خلال المرحلة المقبلة.

أكدت وزيرة التعاون الدولي أن الصادرات المصرية للسلع تامة الصنع شهدت معدل نمو مستمر خلال شهري يوليو وأغسطس 2025، حيث سجلت زيادة بنسبة 2.8% و2.4% على التوالي. وأوضحت الوزيرة أنه على مستوى الصناعات الفرعية، ارتفعت صادرات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية بنسبة 1.3% في يوليو، بينما شهد قطاع الورق الصحي زيادة ملحوظة بلغت 48% في يوليو، وارتفعت إلى 51.6% خلال شهر أغسطس من نفس العام.

وأشارت الوزيرة إلى أن قطاع الملابس الجاهزة سجل أداء متميزا خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، حيث ارتفعت صادرات هذا القطاع بنسبة 29.1% في يوليو 2025، تلاه زيادة بنسبة 20.6% في أغسطس، ما يعد من أعلى الزيادات المسجلة في بند السلع تامة الصنع. وأضافت أن هذا الأداء يعكس قدرة قطاع الملابس الجاهزة على تحويل التوسع الإنتاجي إلى صادرات مباشرة، مستفيدا من مرونة سلاسل الإمداد المحلية واستقرار الطلب في الأسواق الخليجية والأوروبية.

وفي تصريحات له حول قطاع صناعة الجلود، أكد مراد علام، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات، أن القطاع شهد تطورا ملحوظا وطفرة واضحة خلال الفترة الأخيرة، إلا أنه ما زال يواجه تحديات جوهرية، على رأسها نقص العمالة المدربة، وهو الأمر الذي يظل أكبر العقبات أمام توسع القطاع وتحقيق إنتاجية أعلى.

وأوضح علام أن هناك العديد من المصانع القائمة منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى مصانع جديدة وتحت الإنشاء، واستثمارات خارجية حديثة من دول مثل سوريا والصين، إلا أن توفير العمالة المدربة يظل التحدي الأكبر.

وأضاف أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، مثل انتشار العمل عبر المنصات الرقمية ك«تيك توك» وخدمات التوصيل «الديلفري»، سحبت الشباب من الورش والمصانع التقليدية، ما أدى إلى نقص في اليد العاملة المؤهلة.

وأشار إلى أن هناك أيضا مشكلة تتعلق بثقافة الشباب تجاه العمل في الورش والمصانع، حيث يرونه غير رسمي ولا يمنحهم مكانة اجتماعية، وهو ما دفعه إلى اقتراح تعيين الشباب المتدربين عبر اتحاد الغرف واتحاد الصناعات لضمان شعورهم بالانتماء لقطاع رسمي. لكنه لفت إلى أن التحدي الحقيقي يكمن في أن بعض المتدربين يتركون الورش أو المصانع الصغيرة بعد اكتساب الخبرة، دون وجود عقد يلزمهم بالبقاء.

وأوضح علام أن قطاع صناعة الجلود يسعى إلى إقامة اتفاقيات تعاون مع وزارة التربية والتعليم، لا سيما المدارس الفنية، لتدريب الطلاب عمليا في الورش والمصانع، وتعيينهم بعد التخرج برواتب مناسبة، مع الإشارة إلى تحديات تتعلق بالمجتمع الذي لا يزال يقلل من شأن خريجي المعاهد والدبلومات الفنية مقارنة بخريجي الجامعات.

وأكد أن أصحاب المصانع والورش على استعداد كامل لتوفير التدريب والنفقات والرواتب خلال فترة الدراسة لضمان تأهيل العمالة بشكل مناسب.

وعن طبيعة العمل في صناعة الجلود، أوضح علام أن المهنة كانت تتطلب سابقا عمالة مدربة للمهام اليدوية مثل الشد والكماشة وشد المسامير والبنطة، بينما تعتمد الورش والمصانع اليوم على التكنولوجيا الحديثة والماكينات المتطورة، مما يقلل الحاجة لعدد كبير من العمالة في خطوط التجميع، بينما تتطلب التعبئة والتغليف عددا أكبر من العمالة. وأضاف أن قطاع صناعة الجلود يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالمواصلات ووسائل نقل العمالة والبضائع، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل، ما يزيد أعباء المصنع والمستثمر ويؤثر على تكلفة المنتج النهائي.

وأشار علام إلى أن أسعار الأراضي الصناعية مرتفعة جدا، خاصة في المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان، حيث وصل سعر المتر إلى 4500 جنيه، دون احتساب تكاليف الإنشاءات والعمالة والتراخيص والتسجيل، وهي مبالغ ضخمة على المصنعين والمستثمرين، خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة.

وأوضح أن هذا الارتفاع في أسعار الأراضي الصناعية يضاف إليه التحدي المتعلق باستيراد مستلزمات الإنتاج، حيث يحتاج الصناع إلى التعامل مع تأخر وصول البضائع والغرامات والرسوم العالية على التجارة.

وختم علام حديثه بمناشدة وزير الصناعة والتنمية الصناعية بإعادة النظر في أسعار الأراضي الصناعية، وتسهيل الإجراءات للمصنعين والمستثمرين، مؤكدا أن توفير الأراضي الصناعية المرفقة بالخدمات الأساسية، إلى جانب التدريب على العمل واستخدام التكنولوجيا الحديثة، جميعها عوامل رئيسية للنهوض بقطاع الصناعة، وزيادة الإنتاج والتصنيع، ورفع حجم الصادرات، وهو ما يحقق أهداف الدولة في تعزيز الصناعة المحلية وخلق فرص عمل وتحسين الميزان التجاري.

أسامة عبدالله

نادر عبد الهادي:

نحتاج لتدريب العاملين بالجهاز الإداري على التكنولوجيا

مراد علام:

نحتاج عمالة مدربة لتشغيل المصانع والورش الصناعية

الصادرات نصف المصنعة تحقق 34.1 % وتامة الصنع 2.8 %

المستحضرات الصيدلية تنمو 19 % والملابس الجاهزة 17 %

صناعة المركبات تتقدم 50 % والصناعات الكيماوية 44 %

عزت عزيز عضو غرفة الحبوب ومنتجاتها باتحاد الصناعات:

مشروع الصوامع أولوية قومية لمعالجة فاقد القمح وتحسين جودة الخبز

خطط لدمج التحول الرقمي ومتابعة المخزون وتقليل الخسائر التشغيلية

الصوامع الجديدة تقلل الاعتماد على الاستيراد وتوفر العملة الأجنبية

قال عزت عزيز، عضو غرفة الحبوب ومنتجاتها باتحاد الصناعات، إن وزارة التموين والتجارة الداخلية تدرس التوسع في بناء صوامع جديدة وزيادة القدرات التخزينية، بالإضافة إلى دمج التحول الرقمي لمتابعة المخزون أولًا بأول وتحسين الرقابة على جودة الحبوب.

وأضاف في حوار له مع «عالم المال»، أن السعة التخزينية تبلغ 4.5 مليون طن، ومع إضافة 1.5 مليون طن أخرى بعد اكتمال الأعمال ستصل إلى 6 ملايين طن، وهو رقم قياسي يعزز المخزون الاستراتيجي للدولة، وإلى نص الحوار.

لماذا تم اعتماد مشروع الصوامع كأولوية قومية؟

لأنه يعالج مشكلة استراتيجية، وهي فقدان كميات كبيرة من القمح أثناء التخزين، ما كان يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة وتأثر جودة الخبز، ويهدف المشروع لإنشاء منظومة متكاملة لإدارة الحبوب بدءًا من الاستلام حتى وصولها للمستهلك.

ما حجم الفاقد في السابق وكيف كان التحسن بعد الصوامع الجديدة؟

كانت نسب الفاقد في السابق تصل إلى حوالي 40% من الإنتاج، الآن الصوامع الحديثة تقلل الفاقد إلى نحو 15%، وتحافظ على جودة القمح من التلف والرطوبة طوال فترة التخزين.

كم تبلغ السعة التخزينية الحالية وما المتوقع مستقبلا؟

حاليا السعة التخزينية تبلغ 4.5 مليون طن، ومع إضافة 1.5 مليون طن أخرى بعد اكتمال الأعمال ستصل إلى 6 ملايين طن، وهو رقم قياسي يعزز المخزون الاستراتيجي للدولة.

كم تبلغ كمية استهلاك مصر السنوي من القمح؟

مصر تستهلك نحو 20 مليون طن سنويًا، منها حوالي 10 ملايين طن إنتاج محلي، والباقي مستورد لتغطية الاحتياجات.

كيف ستؤثر الصوامع الجديدة على الاعتماد على الاستيراد؟

مع انخفاض نسبة الفاقد في التخزين، يمكن تقليل الاعتماد على الاستيراد جزئيًا، خاصة في السنوات العادية، ما يوفر العملة الأجنبية ويقلل الضغط على السوق.

ما مدى تغطية الصوامع على مستوى الجمهورية؟

لدينا 44 صومعة موزعة في 16 محافظة، منها الشرقية، البحيرة، الدقهلية، كفر الشيخ، الجيزة، المنوفية، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، والوادي الجديد، لتأمين مخزون استراتيجي متوازن يغطي كل أنحاء الجمهورية.

هل تختلف سعة الصوامع من مكان لآخر؟

نعم، تتراوح السعة بين 30 و90 ألف طن للصومعة حسب الموقع والحجم، لضمان تغطية كافية للاحتياجات المحلية.

ومن يتولى تنفيذ هذه المشروعات؟

يتم التنفيذ من خلال شركات وطنية وأجنبية كبرى، أبرزها المقاولون العرب، بتروجيت، مصر للصناعات المعدنية، سايلو مصر، وسامكريت، لضمان الالتزام بأحدث المعايير العالمية في التخزين والسلامة.

هل هناك أثر للصوامع على جودة الخبز؟

بالتأكيد. مع الصوامع الحديثة أصبح القمح يُحفظ في ظروف آمنة، ما يضمن عدم خلطه بالماء لتعويض الفاقد، وبالتالي نحصل على دقيق وخبز بجودة عالية.

ما تأثير المشروع على الأمن الغذائي بشكل عام؟

الصوامع تمثل العمود الفقري لمنظومة الحبوب، ورفع المخزون الاستراتيجي، تقليل الفاقد، تحسين جودة المنتجات، وضمان استقرار الأسعار كلها عوامل تعزز الأمن الغذائي وتقلل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق العالمية.

توزيع الصوامع على المحافظات بما يضمن تأمين المخزون الاستراتيجي

ما الخطوات المستقبلية لتطوير الصوامع؟

وزارة التموين والتجارة الداخلية تدرس التوسع في بناء صوامع جديدة وزيادة القدرات التخزينية، بالإضافة إلى دمج التحول الرقمي لمتابعة المخزون أولًا بأول وتحسين الرقابة على جودة الحبوب.

كيف ينعكس هذا المشروع على الصناعات التابعة للقمح؟

الصناعات مثل الطحن وإنتاج الخبز والحلويات تعتمد على توفر القمح الجيد بشكل مستمر، والصوامع تضمن توافر الكميات بجودة عالية، ما يدعم الصناعات ويقلل الخسائر التشغيلية.

هل يمكن أن تساعد الصوامع في مواجهة أي أزمات مستقبلية؟

نعم، المخزون الاستراتيجي الكبير يتيح مواجهة أي أزمات عالمية أو محلية مثل ارتفاع أسعار القمح، تأخير الشحنات، أو أي مشكلات لوجستية.

غادة نعيم

مشروعات ضخمة وتحوّل رقمي

توسع التجزئة المنظمة يدفع قطاع التجارة الداخلية لانتعاشة قوية في 2025

شهد قطاع التجارة الداخلية خلال عام 2025 حالة من التوسع والنشاط الملحوظ، مدفوعًا بتحسن بيئة الاستثمار وزيادة المعروض من المساحات التجارية، إلى جانب جهود حكومية لتعزيز الإمدادات وضبط الأسواق في ظل ظروف اقتصادية عالمية متقلبة.

أحمد الخطيب:

جهاز تنمية التجارة الداخلية العمود الفقري لسلاسل الإمداد

وأظهرت التقارير الصادرة عن مؤسسات بحثية دولية أن مبيعات التجزئة في مصر مرشحة لتجاوز 149.7 مليار دولار بنهاية العام 2025، وهو ما يعكس نموًا في الطلب الاستهلاكي، وعودة التوسع من جانب العلامات التجارية المحلية والدولية داخل السوق المحلية.

كما يتوقع أن يصل حجم القطاع التجاري بمكوناته المختلفة إلى 201 مليار دولار بحلول 2030، مما يشير إلى ثقة متزايدة في السوق المصرية وقدرتها على استيعاب توسعات أكبر خلال السنوات المقبلة.

وشهد عام 2025 زيادة واضحة في حجم المعروض من المساحات التجارية الجديدة، خاصة في القاهرة الكبرى والمدن الجديدة، وتشير تقديرات القطاع إلى دخول أكثر من مليون متر مربع من المساحات التجارية الحديثة، ما بين مراكز تجارية ومناطق خدمات وتجزئة منظمة.

وهذا التطور يعكس تحولًا مستمرًا نحو التجارة المنظمة، مقارنة بالتجارة التقليدية، مع اتساع دور سلاسل التجزئة، والمراكز التجارية الكبرى، ومتاجر العلامات العالمية.

وبدورها عملت الحكومة خلال العام على تعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية، وإطلاق مبادرات لتخفيض الأسعار وتوفير السلع بأسعار مناسبة للمواطنين، في محاولة لمواجهة الضغوط التضخمية.

وأسهمت هذه الإجراءات في استقرار نسبي لأسواق السلع الأساسية، مع استمرار جهود مراقبة الأسواق وضبط المخالفات، خاصة خلال مواسم الذروة، فيما أظهرت بيانات وزارة التخطيط نموًا واضحًا في استثمارات القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس على قطاع التجارة الداخلية عبر توسعات جديدة، وتطوير شبكات توزيع حديثة، وتدشين مراكز لوجستية أكبر وأكثر تنظيمًا.

هذا النشاط الاستثماري أسهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة التنوع في المعروض من السلع والخدمات داخل الأسواق المحلية.

وبدوره أكد الدكتور أحمد خطاب، الخبير الاقتصادي، أن جهاز تنمية التجارة الداخلية لم يعد مجرد جهة تقدم خدمات للمواطن أو وسيط يسهّل حصوله على احتياجاته اليومية، بل أصبح منظومة متكاملة لإدارة سلاسل الإمداد والتوزيع داخل السوق المحلية.

وأوضح أن الجهاز يعمل وفق هيكل واسع يبدأ من تجميع السلع وتخزينها في مستودعات استراتيجية، مرورًا بعمليات النقل والتوزيع إلى تجار الجملة ونصف الجملة، وصولًا إلى منافذ التجزئة التي يتعامل معها المستهلك مباشرة.

وأشار إلى أن هذا التطوير يمثّل نقلة نوعية في إدارة حركة السلع داخل الدولة، ويعزز قدرة السوق على امتصاص الأزمات، وضمان استقرار المعروض من المنتجات الأساسية.

وأضاف خطاب أن وزارة التموين والتجارة الداخلية، من خلال الجهاز، تمضي بخطوات متسارعة نحو تنفيذ مشروعات استثمارية كبرى تستهدف تعزيز الأمن السلعي ورفع كفاءة التخزين، وفي مقدمتها مشروع المستودعات الإستراتيجية التي تُقام في محافظات السويس والأقصر والفيوم.

وتشير التقارير الرسمية إلى أن نسب التنفيذ في هذه المشروعات تتراوح بين 21% و51% حتى الآن، وسط توقعات قوية بالانتهاء منها خلال العام الجاري، وهو ما سيوفر قدرة تخزينية ضخمة تساهم في سد الاحتياجات الاستراتيجية للدولة وتحسين مستويات الإمداد.

وبيّن الخبير الاقتصادي أن ما يجري حاليًا لا يقتصر على بناء مستودعات أو بنية تحتية فقط، بل يشمل أيضًا عملية تحديث شامل لمفهوم التجارة الداخلية، بحيث يصبح القطاع أكثر تنظيمًا وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة في ظل ازدياد الطلب على السلع الأساسية في مختلف المحافظات.

وفي سياق متصل، شهدت وزارة التموين خلال الفترة الأخيرة تطورًا رقميًا واسعًا، تمثل في تحديث قواعد البيانات، وتحويل العديد من الخدمات إلى منظومة إلكترونية تمكن المواطنين من إنهاء معاملاتهم بسهولة ومن دون تكدس أو انتظار،

وأسهم هذا التحول الرقمي في دعم جهود الرقابة، والتأكد من وصول الدعم إلى مستحقيه، وتقليل الأخطاء البشرية، فضلًا عن تسريع العمل داخل المكاتب التموينية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للجمهور.

واختتم «خطاب» حديثه بأن استمرار هذا التوجه سواء عبر تعزيز البنية التخزينية أو التوسع في التحول الرقمي سيخلق منظومة تجارة داخلية أكثر كفاءة ومرونة، قادرة على مواجهة الأزمات العالمية، وضمان استقرار الأسواق، وتوفير السلع للمواطن بأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب.

غادة نعيم

الحصان الأسود للأداء الاقتصادي في 2025

طفرة الطاقة المتجددة تمهد لهيمنة مصرية على أسواق الكهرباء والوقود إقليميا

يشهد قطاع الكهرباء والطاقة في مصر خلال عام 2025 حالة من التحسن الملحوظ تعكس نجاح الحكومة ممثلة في وزارتي الكهرباء والبترول في تنفيذ خطوات واسعة وسريعة لرفع قدرات الإنتاج.

وارتفعت معدلات إنتاج الغاز الطبيعي وتوالت الاكتشافات النفطية والغازية، إلى جانب التوسع الكبير في مشروعات الطاقة المتجددة، وهو ما يعكس تركيز الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات من خلال الاستثمارات الضخمة وتحفيز الشركات الأجنبية وتطوير بنية تحتية حديثة لإنتاج الطاقة.

وأكد المهندس أسامة كمال خبير البترول ووزير البترول السابق أن قطاع الطاقة كان بمثابة الحصان الأسود الذي تصدر اهتمامات الحكومة ونتائج إنجازاتها مقارنة بباقي القطاعات، مشيرا إلى أن وزارتي البترول والكهرباء حققتا تقدما واضحا في زيادة الإنتاج. فقد ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي في سبتمبر 2025 إلى 4.15 مليار قدم مكعبة يوميا مقارنة بنحو 4.06 مليار قدم مكعبة يوميا في أغسطس من العام نفسه، وذلك نتيجة جهود تعزيز الإمدادات والاكتشافات المتتالية التي تسهم في زيادة الاحتياطي ودعم آمال صعود الإنتاج مجددا.

وأشار كمال إلى إعلان وزارة البترول والثروة المعدنية عن اكتشاف غازي جديد في الصحراء الغربية من خلال شركة بدر الدين للبترول، وهو اكتشاف يدخل مباشرة على خريطة الإنتاج بمعدل يبلغ 16 مليون قدم مكعبة يوميا. ويرى أن استمرار نجاح عمليات الاكتشاف في الصحراء الغربية والبحر المتوسط سيعيد رسم خريطة الإنتاج في مصر، بما يساعد على تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ودعم الصادرات الإقليمية من الغاز المسال.

وأكد كمال أن وزارة البترول تستهدف رفع إنتاج الغاز الطبيعي إلى ما بين 6.4 و6.6 مليار قدم مكعبة يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة، موضحا أن عام 2026 سيشهد حفر 14 بئرا استكشافية في البحر المتوسط باحتياطيات مستهدفة تبلغ نحو 12 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

ويرى أن هذه الخطط ستوفر دفعة قوية لتأمين إمدادات الطاقة وتحسين ميزان الصادرات، خاصة مع تسريع إدخال المشروعات المكتشفة إلى مرحلة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق استقرار الشبكة الكهربائية خلال ذروة الأحمال الصيفية.

بدوره أوضح الدكتور محمد الخياط رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة السابق أن قطاع الطاقة المتجددة شهد طفرة هي الأكبر مقارنة بباقي مجالات إنتاج الطاقة في مصر.

فيما تمكنت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة من تحقيق المستهدفات المتعلقة بإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة، مع رفع الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة إلى نسبة إنتاج تبلغ 42 في المئة بحلول عام 2030.

وأشار الخياط، إلى القفزة الكبيرة في إنتاج الطاقة المتجددة بعدما بلغ 8600 ميجاوات بنهاية العام المالي 2024-2025 بنسبة زيادة بلغت 26 في المئة عن العام السابق، مؤكدا أن الدولة تستهدف استثمار 136.3 مليار جنيه في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة خلال العام المالي 2025-2026 بهدف رفع الكفاءة وتنويع مصادر التوليد.

كما أوضح أن مصر تتجه إلى مضاعفة قدراتها المركبة من الطاقة المتجددة إلى 120 ألف ميجاوات بحلول عام 2040، بالتوازي مع خطة للتخلي عن 19 ألف ميجاوات من قدرات الكهرباء التقليدية.

وأضاف الخياط أن الحكومة قدمت حوافز استثمارية كبيرة شملت تخفيض الجمارك والضرائب وتسهيلات واسعة في تخصيص الأراضي، مما ساعد على التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح وزيادة إنشاء مصانع البطاريات اللازمة للتخزين، كما تستهدف الدولة إضافة قدرات جديدة تتجاوز 16 جيجاوات من الطاقة الشمسية والرياح قبل عام 2030.

كما أوضح أن سعة توليد الطاقة المتجددة سجلت أعلى معدل زيادة سنوية بين عامي 2015 و2024 وبلغت 7.75 جيجاوات في عام 2024، مشيرا إلى بدء تنفيذ خطة عاجلة لاستخدام بطاريات التخزين بإجمالي قدرات تتخطى 3000 ميجاوات ساعة.

وأشار الخياط إلى أن الشبكة القومية للكهرباء أثبتت قدرتها على استيعاب أعلى حمل كهربائي في تاريخها والذي بلغ 38.8 ألف ميجاوات خلال صيف 2025، وهو ما تحقق بفضل زيادة القدرات ورفع مستوى الجاهزية وتحسين الأداء التجاري من خلال تطوير شبكات التوزيع وتحديث منظومة التحول الرقمي للقراءة والتحصيل، بما يضمن دقة الفوترة وسرعة الاستجابة للأعطال.

بينما أوضح أن الاستراتيجية الوطنية للطاقة تستهدف رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 42 في المئة بحلول 2030 و65 في المئة بحلول 2040.

في حين أكد المهندس أيمن قرة خبير الطاقة أن الحكومة نجحت إلى حد كبير في تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية في قطاع الطاقة، سواء على مستوى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والنفط أو تعزيز الاستثمارات الأجنبية عبر دعم القطاع الخاص وسداد مستحقات الشركات الأجنبية وزيادة عمليات البحث والتنقيب وحفر آبار جديدة وتطوير البنية التحتية لتعظيم إنتاج الآبار القديمة.

وأشار إلى أن مشروعات الهيدروجين الأخضر والربط الكهربائي بين مصر والسعودية ودول الخليج ودول أوروبا تمثل نقلة نوعية في مكانة مصر الإقليمية، بالإضافة إلى مشروع محطة الضبعة النووية المقرر دخولها الخدمة في 2029 والذي يعد من أهم مشروعات الطاقة النظيفة القادرة على دعم مزيج الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

شيرين نوار

أسامة كمال:

قطاع الطاقة حظي بنصيب الأسد من اهتمامات الحكومة

محمد الخياط:

الطفرة التي شهدها قطاع الطاقة المتجددة لم يسبق لها مثيل

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

طفرة الإنتاج بالقطاع الحيواني تدعم الأمن الغذائي وتضاعف الاعتماد على المنتج المحلي

إنتاج 16 مليار بيضة مائدة بزيادة 14 % عن العام الماضي

في الوقت الذي تتسارع فيه خطط الدولة لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين الأداء الاقتصادي، تبدو قطاعات الإنتاج الحيواني والداجني والألبان واحدة من أكثر القطاعات التي تعكس حجم التطور الفعلي على أرض الواقع فخلال فترة قصيرة، تحولت مصر من دولة تعتمد بنسبة كبيرة على استيراد اللحوم، إلى دولة ترتفع فيها نسب الاكتفاء الذاتي عامًا بعد عام، وتتوسع في التصدير، وتحقق قفزات إنتاجية غير مسبوقة.

هذه الطفرة لم تأت مصادفة، بل كانت نتيجة سياسات واضحة، ودعم مباشر للمربين والمستثمرين، وتطوير التحسين الوراثي للماشية، وتوفير مدخلات الإنتاج، وفتح مجالا واسعًا أمام القطاعين الحكومي والخاص.

وتكشف الأرقام الرسمية عن أن تحسن مؤشرات الاقتصاد لم يكن مجرد شعارات، بل انعكس في صورة زيادة في الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء، وارتفاع إنتاج الألبان، وتضاعف إنتاج الدواجن وبيض المائدة، وتوسع في الاستثمارات بالقطاع الداجني، وصولا إلى اعتماد منشآت مصرية للتصدير عالميًا لأول مرة منذ نحو عقدين.

في سياق يعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات قطاع الثروة الحيوانية والداجنة، كشف الدكتور طارق سليمان، رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، عن استمرار الارتفاع في معدلات الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والألبان والدواجن خلال عام 2025، وهو ما يؤكد نجاح خطط الدولة في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات.

وقال سليمان إن مصر تستهدف زيادة إنتاجها من اللحوم الحمراء من 555 ألف طن خلال عام 2024 إلى 600 ألف طن خلال 2025، في الوقت الذي يتزايد فيه الإنتاج المتوقع من الألبان الطازجة ليصل إلى 7 ملايين طن خلال العام الحالي، مقارنة بـ6.5 مليون طن في العام السابق.

وأشار إلى حدوث طفرة إنتاجية متصاعدة تعكس تحسن كفاءة الإنتاج، وتوسع برامج التطوير والتحسين الوراثي، واستمرار الدولة في دعم المربين والمستثمرين داخل القطاع الحيواني، وهي زيادة تعزز الاتجاه المستمر نحو رفع الاعتماد على الإنتاج المحلي.

طارق سليمان:

لدينا رؤوس ماشية محسنة وراثيا تنتج 15 كجم لبن يوميا

600 ألف طن لحوم تغطي 60 % من احتياجات السوق المحلية

1.6 مليار طائر تدعم الفائض التصديري للدواجن

أشار إلى أن العام الماضي شهد إنتاج نحو 440 ألف طن من اللحوم بزيادة بلغت 11%، وهو ما رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 60% بعدما كانت 50% فقط قبل سنوات قليلة، ويأتي هذا التحسن مدفوعًا بتوسع مشروعات الإنتاج الحيواني، وعلى رأسها مشروع "إحياء البتلو" ومشروع الـ1.5 مليون رأس ماشية، إضافة إلى إدخال سلالات محسّنة عالية الإنتاج، مثل الجاموس الإيطالي الذي ينتج 18 كجم لبن يوميًا مقارنة بـ7 كجم فقط للجاموس المحلي، وأبقار فايكنج جيرسي التي توفر 30% من العلف مع الحفاظ على إنتاجية مرتفعة.

وأوضح سليمان أن ذلك تحقق بعد سنوات من التحسين الوراثي للمواشي المحلية، حتى أصبحت مصر لديها رؤوس ماشية محسنة وراثيًا تستطيع إنتاج أكثر من 15 كجم لبن يوميًا، مقارنة بـ7 كجم فقط للإناث غير المحسنة، هذه النقلة الوراثية لم ترفع فقط الإنتاج، بل سمحت لمصر بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الألبان، بل وتصدير الفائض من الألبان الطازجة إلى الخارج.

وأشار رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة إلى أن مصر نجحت في تحقيق مكانة متقدمة في صناعة الدواجن، حيث يستهدف الإنتاج في 2025 الوصول إلى 1.6 مليار طائر مقارنة بـ1.4 مليار طائر خلال 2024، كما يتوقع ارتفاع إنتاج بيض المائدة إلى 16 مليار بيضة مقابل 14 مليار بيضة العام الماضي، بزيادة تصل إلى 14%، ويأتي ذلك بعد أن وفرت الدولة العملات اللازمة لاستيراد جدود وأمهات الدواجن، وسهلت عمليات الاستثمار في القطاع.

وتستهلك مصر نحو 150 ألف طن من الدواجن البيضاء شهريًا، وقد بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي 97%، بينما جرى اعتماد 40 منشأة داجنة معزولة ضد إنفلونزا الطيور من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، ما أتاح لمصر استعادة قدرتها على التصدير بعد توقف دام منذ عام 2006. ويُقدَّر حجم الاستثمارات في صناعة الدواجن بنحو 100 مليار جنيه، وتستوعب الصناعة نحو 3 ملايين عامل، في حين يصل عدد المنشآت الداجنة إلى 38 ألف منشأة تشمل المزارع والمجازر ومصانع الأعلاف ومنافذ بيع اللحاجات.

وحول هيكل الإنتاج في مصر، أوضح سليمان أن 80% من إنتاج الدواجن يأتي من صغار المربين، بينما تستحوذ الشركات الكبرى على 20%، وفي هذا الإطار، تقدم الدولة دعمًا فنيًا ولوجيستيًا وماليًا لتطوير المزارع وتحويلها من النظام المفتوح إلى نظام التربية المغلق، ما يسهم في رفع الإنتاجية وتقليل الفاقد وتحسين العائد الاقتصادي للمربين.

ويعكس اعتماد المنشآت الداجنة للتصدير، وارتفاع إنتاج اللحوم والألبان وبيض المائدة، قدرة القطاعات الحيوانية على أن تكون داعمًا رئيسيًا للاقتصاد. فقد نجحت مصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الألبان والدواجن، وتقترب من مستويات أعلى من الاكتفاء في اللحوم الحمراء مع اتساع برامج تحسين السلالات وزيادة الإنتاج.

وبينما ترتفع الأرقام الإنتاجية عامًا بعد عام، فإن هذه الطفرة تؤكد أن قطاع الإنتاج الحيواني أصبح أحد أعمدة الأمن الغذائي في مصر، ومكوّنًا رئيسيًا في خطط الدولة لزيادة التصدير، وتحسين الميزان التجاري، وتقليل فاتورة الاستيراد، بما يعزز استمرار تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلاد.

قفزة قياسية خلال 2023 ـ 2024..

صافي الدخل الزراعي يرتفع إلى 1.416 تريليون جنيه بزيادة 30 %

الصادرات تقفز إلى 8.5 مليون طن بارتفاع 19 % في 2025

شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في الاستثمار الزراعي، ما جعل هذا القطاع يتحول إلى قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، بعدما تمكن من تعزيز الإنتاج وتطوير سلاسل القيمة، ورفع قدرته التصديرية بشكل غير مسبوق.

وسجل القطاع الزراعي للعام المالي 2023 ـ 2024 نموًا لافتًا في الدخل والإنتاج، إذ ارتفع صافي قيمة الدخل الزراعي ليبلغ 1416.9 مليار جنيه، مقابل 1088.5 مليار جنيه في العام السابق، وهو ما يعكس زيادة بنسبة 30.2%، فيما ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي إلى 2302.5 مليار جنيه مقارنة بنحو 1797 مليار جنيه في العام المالي السابق، بنسبة نمو وصلت إلى 28.1%.

ويكشف هذا الارتفاع عن توسع واضح في النشاط الزراعي وتحسن كفاءة منظومة الإنتاج، حيث يمثل الإنتاج النباتي أكثر من نصف إجمالي الإنتاج، يليه الإنتاج الحيواني ثم السمكي فالمنتجات الحشرية التي تظل في هامش بسيط من إجمالي الناتج.

وتزامن هذا النمو مع ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي التي بلغت 885.6 مليار جنيه مقارنة بـ708.5 مليار جنيه في العام السابق، وهو ارتفاع طبيعي نتيجة توسع النشاط الإنتاجي وارتفاع الطلب على المدخلات الزراعية.

وتعكس هذه الزيادة اتساع رقعة الإنتاج الحيواني والنباتي والسمكي، بما يؤكد أن القطاع يشهد نشاطا متوازنًا يشمل مختلف فروعه.

وفي سياق موازٍ، كشفتها وزارة الزراعة عن طفرة غير مسبوقة في الصادرات الزراعية المصرية التي وصلت حتى الآن إلى نحو 8.5 مليون طن، بزيادة تقترب من 700 ألف طن عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وتصدرت الموالح قائمة الصادرات بلا منازع بكمية تتجاوز مليوني طن، تلتها البطاطس الطازجة التي سجلت نحو 1.3 مليون طن، ثم البطاطا التي واصلت تقدمها في الأسواق العالمية بإجمالي بلغ 310 آلاف طن، بينما حققت الفاصوليا الطازجة والجافة نحو 300 ألف طن، وجاء البصل الطازج في مرتبة متقدمة بكمية بلغت 277 ألف طن، إلى جانب تقدم ملحوظ في صادرات العنب والرمان والمانجو والطماطم والثوم والفراولة والجوافة.

جمال أبو الفتوح:

تراجع الاستيراد لعب دورا محوريا في حماية الجنيه

وتكشف هذه المؤشرات جميعها عن مسار واضح يؤكد أن الاستثمار الزراعي أصبح أحد أهم محركات النمو في الاقتصاد المصري، بعدما استطاع رفع حجم الإنتاج وزيادة الصادرات وتحسين ميزان التجارة الخارجية وتعزيز قدرة الدولة على تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي.

كما يعكس كفاءة التخطيط الحكومي والتوجه نحو تعزيز الصناعات الغذائية والتوسع الأفقي في الرقعة الزراعية، بما يمهد لتحقيق قفزات أكبر في السنوات المقبلة.

وامتدت مؤشرات النمو إلى الاقتصاد الكلي، حيث أوضح الدكتور جمال أبو الفتوح، عضو مجلس الشيوخ، أن الاقتصاد المصري شهد خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 معدلات تعافى واضحة انعكست في ارتفاع الصادرات بنسبة 19%، إذ سجلت نحو 40.614 مليار دولار، مقارنة بـ34.148 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2024، وهو ما يعادل زيادة قدرها 6.466 مليار دولار، وهي طفرة تفوق متوسط نمو الصادرات في الأسواق الناشئة.

ويرجع هذا الأداء المتقدم إلى اتساع القاعدة الإنتاجية وتشغيل العديد من المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية، إلى جانب دخول صناعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى تسهم في رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري.

وأشار أبو الفتوح إلى أن الصادرات الزراعية وحدها تجاوزت ارتفعت مدفوعة بزيادة الطلب العالمي على الحمضيات والبطاطس والبصل والرمان والفراولة، مؤكدًا أن القطاع الزراعي قادر على مضاعفة صادراته خلال السنوات المقبلة، إذا تم التوسع في محطات الفرز والتعبئة وزيادة السعة التخزينية وتحسين منظومة النقل المبرد، وهي عناصر أساسية لضمان استدامة جودة المنتج المصري حتى وصوله إلى الأسواق الخارجية.

وأكد أن تراجع فاتورة الاستيراد لعب دورًا محوريًا في تعزيز استقرار الأسواق وحماية قيمة الجنيه، حيث أسهمت زيادة نسب المكون المحلي في الصناعات المختلفة التي تراوحت بين 55 و70% في تخفيض الاعتماد على الخامات المستوردة، وهو ما انعكس مباشرة على توازن العرض والطلب في السوق المحلي وأدى إلى استقرار نسبي في الأسعار، إضافة إلى توفير ملايين الدولارات التي كانت تُنفق على الاستيراد دون حاجة.

زيادة مساحة المحاصيل لـ24 مليون فدان في 2026..

التوسع الزراعي يفتح الباب لتحول هيكلي في الاقتصاد الوطني

شريف فياض:

التوسع يضاعف الإنتاج الزراعي المباشر

شهدت الأوساط الزراعية والاقتصادية حالة واسعة من التفاعل الإيجابي بعد تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن عام 2026 سيشهد دخول 4.5 مليون فدان جديدة إلى نطاق الأراضي المزروعة في مصر، وهي خطوة اعتبرها خبراء القطاع بمثابة نقطة تحول تاريخية في مسار الأمن الغذائي المصري، فهذه الإضافة الضخمة ترفع المساحة المزروعة من نحو 9.5 مليون فدان إلى 14 مليون فدان، بما يعكس توسعًا غير مسبوق في الرقعة الزراعية، مما يعزز قدرات الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوسيع آفاق الصادرات الزراعية.

أشاد الدكتور شريف فياض، أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز بحوث الصحراء، بالإضافة التي أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال العام المقبل، مؤكدًا أنها تمثل مردودًا إيجابيًا واضحًا على الزراعة المصرية، ولا يمكن الجدل حول أهميتها، خاصة أن أحد أبرز التحديات التي عانت منها الزراعة المصرية عبر عقود طويلة هو محدودية عنصر الأرض.

وأضاف أن رفع مساحة الأراضي المزروعة من 9.5 إلى 14 مليون فدان يعد طفرة استثنائية، تحديدًا أن الأراضي الجديدة جميعها تقريبًا تقع في مناطق صحراوية يتم استصلاحها لأول مرة، مما يجعلها إضافة حقيقية وليست بديلاً لمساحات قائمة.

وأوضح فياض أن هذا التوسع يفتح الباب أمام مضاعفة الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، ليس فقط من خلال زيادة المساحة الفعلية، ولكن أيضًا من خلال إمكانية تطبيق معادلات التكثيف المحصولي للوصول إلى إنتاجية أعلى من خلال زراعة أكثر من محصول في نفس المساحة خلال العام الواحد.

هذا الأمر قد يرفع المساحة المحصولية إلى ما يصل 24 مليون فدان محصولي، وهو رقم يعكس تحولاً نوعيًا في حجم الإنتاج الغذائي للدولة.

وأشار الدكتور فياض إلى أن إنتاجية الأراضي الجديدة لن تكون مماثلة في البداية لإنتاجية أراضي الوادي والدلتا التي تُعد من أخصب الأراضي المصرية، حيث تتراوح إنتاجيتها بين 5 إلى 5.5 مليون فدان من الأراضي القديمة عالية الخصوبة.

وأوضح أن طبيعة الأراضي الصحراوية تختلف من حيث جودة التربة، ونوعية المياه، وطرق الري، مما يستلزم أنماطا جديدة من الإدارة الزراعية وتطبيق التقنيات الحديثة في الري والتسميد والإنتاج.

وأكد أن نمط الاستغلال في الأراضي الجديدة سيعتمد على مزيج يجمع بين صغار المزارعين والحيازات التقليدية من جهة، والشركات الاستثمارية الكبرى من جهة أخرى، مشيرًا إلى أن هذا التنوع قد يخلق منظومة زراعية متطورة إذا ما تمت إدارته بسياسات واضحة تضمن حقوق المزارعين وتحفز الاستثمار الكبير في نفس الوقت.

وأوضح فياض أن أثر التوسع الزراعي لا يقتصر على الجانب الإنتاجي فقط، بل يمتد ليشمل بعدًا اقتصاديًا واجتماعيًا واسعًا، إذ يساهم في خلق فرص عمل كبيرة في المناطق الجديدة، وتنشيط الاقتصاد الريفي، وزيادة استثمارات البنية التحتية الزراعية، وتعزيز سلاسل القيمة المضافة.

ويرى أن دخول مساحات جديدة بهذا الحجم سيغير شكل الخريطة الزراعية، ويمنح مصر قدرة أكبر على مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي وتقلبات الأسواق الدولية.

وأكد الدكتور فياض أن الخطوة تأتي انسجامًا مع توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي الداعمة للقطاع الزراعي، والتي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، وزيادة العوائد الاقتصادية للمزارعين، وتحقيق التوازن بين تنمية الإنتاجية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وشدد على أن التعاون بين الدولة والقطاع الخاص يعد عنصرًا رئيسيًا في ضمان نجاح هذا التوسع واستدامته، عبر توفير بيئة مناسبة للاستثمار، واستخدام التكنولوجيا الذكية، ووضع خطط مدروسة لاستغلال كل فدان يتم استصلاحه على نحو يضمن أقصى فائدة ممكنة.

على رأسها القمح والسكر والبطاطس..

مصر تحقق الاكتفاء الذاتي من 12 محصولا استراتيجيا

يمثل قطاع الزراعة أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد المصري، إذ يساهم بنسبة تقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد من أكثر القطاعات توفيرًا لفرص العمل، وتأتي جهود الدولة في هذا القطاع وفق رؤية واضحة تستهدف تعظيم الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، وفي مقدمتها القمح الذي يمثل المحصول الأهم والأكثر حساسية للأمن الغذائي المصري.

وتمكنت الدولة من تغطية نحو 56% من احتياجاتها من القمح المحلي، وتستهدف رفع هذه النسبة إلى 65% خلال المرحلة المقبلة، مع توسيع المساحة المزروعة إلى 3.5 مليون فدان في الموسم الجديد، مع مراعاة التوازن الزراعي بين المحاصيل المختلفة ومتطلبات المياه.

ويعد محصول القمح محورًا رئيسيًا لجهود الدولة في هذا الملف، إذ حقق التوريد المحلي هذا العام رقمًا قياسيًا بلغ 4 ملايين طن، فيما وصلت المساحة المزروعة في موسم 2024 – 2025 إلى نحو 3.1 مليون فدان بمتوسط إنتاجية يبلغ 22 أردبًا للفدان، بما يضع مصر على مسار إنتاج قومي يتراوح بين 9.5 إلى 10 ملايين طن، وهي خطوة تعكس تحسنًا مستمرًا في منظومة الإنتاج والتوريد والتخزين والنقل، التي تعمل عليها الدولة بالتوازي لضمان وصول الحبوب بأعلى جودة إلى مطاحن القطاعين العام والخاص.

وتتحرك الدولة على مسارين متكاملين لتعظيم العائد من كل فدان، أولهما رفع الإنتاجية الرأسية عبر تطبيق الممارسات الزراعية الحديثة وتقليل الفاقد على امتداد سلسلة القيمة، وثانيهما تحسين منظومة التداول بداية من التوريد مرورًا بالتخزين وصولًا إلى النقل، بما يضمن الحفاظ على جودة المحاصيل الاستراتيجية ويعزز استدامة الإنتاج المحلي.

وفي سياق متصل، أطلقت الدولة عددًا من المشروعات القومية التي تستهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية، ومن أبرزها منظومة الزراعة التعاقدية التي توسعت خلال السنوات الأخيرة لتشمل محاصيل عديدة، حيث ارتفع ناتجها إلى 3.4 مليون طن خلال العام الماضي، مقارنة 1.2 مليون طن فقط في عام 2014.

كما شهدت الزراعة المحمية توسعًا كبيرًا في إطار المشروع القومي لإنشاء 100 ألف صوبة زراعية، حيث تمت إضافة 900 صوبة جديدة في عام واحد بهدف نشر التقنيات الحديثة وتحقيق وفر مائي كبير ينسجم مع خطط الدولة لترشيد استخدام الموارد.

وفي ملف التقاوي المنتقاة، تعمل الدولة على رفع معدلات تغطية المحاصيل الاستراتيجية من 35% إلى 70% خلال موسم 2024، مع إنتاج ما يقرب من 220 ألف طن من التقاوي لـ10 محاصيل أساسية.

ومن أبرز هذه المحاصيل القمح والذرة الشامية والقطن وفول الصويا وعباد الشمس، وهو ما يسهم في رفع الإنتاجية وتقليل تكاليف الاعتماد على مصادر خارجية.

ولا يقتصر مسار الاكتفاء الذاتي على القمح فحسب، بل يمتد ليشمل سلعا غذائية عديدة حققت فيها مصر تقدما كبيرا خلال الأعوام الماضية، فقد تمكنت الدولة من تحقيق اكتفاء ذاتي كامل من الأرز بإنتاج محلي يصل إلى 7 ملايين طن من أرز الشعير، أي ما يعادل أكثر من 4 ملايين طن من الأرز الأبيض، بينما يبلغ الاستهلاك المحلي نحو 3.5 مليون طن فقط، وهو ما يتيح فائضًا يصل إلى 750 ألف طن يسهم في تعزيز استقرار السوق.

750 ألف طن أرز فائض سنويًا

وحققت مصر اكتفاءً ذاتيًا في السكر من خلال إنتاج قصب السكر بنسبة 100.1%، وبنسبة 100% في بنجر السكر منذ عام 2016، كما تحقق الاكتفاء الذاتي في الذرة البيضاء والرفيعة، وفي معظم الخضروات والفاكهة، التي تمتلك فيها مصر فائضًا كبيرًا للتصدير منذ عام 2020، وامتد الاكتفاء الذاتي ليشمل الألبان والبيض وعسل النحل، ووصلت نسبة الاكتفاء من إنتاج البيض و100.2% ووصل إنتاج عسل النحل 166.7% منذ عام 2016

وفي قطاع الأسماك، وصلت نسبة الاكتفاء المحلي إلى ما بين 85% إلى 90% مع خطط لزيادتها في المستقبل، بينما تجاوزت مصر احتياجاتها في إنتاج البصل بنسبة 121%، وفي الثوم بنسبة 150%، وفي البطاطس بنسبة 105.4%، إضافة إلى تحقيق فائض كبير في الموالح بنسبة تصل إلى 149.9%، كما تعد مصر من أكبر منتجي الأسمدة في المنطقة محققة اكتفاءً ذاتيًا وتصديرًا للفائض إلى الأسواق العالمية.

وتؤكد هذه الجهود أن الدولة تسير في مسار ثابت نحو تعزيز الأمن الغذائي، ورفع الإنتاج المحلي، وتحقيق الاستدامة الزراعية، بما يعكس التزامًا واضحًا بتحويل القطاع الزراعي إلى قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وقاعدة صلبة لدعم الاستقرار الغذائي للمواطن المصري.